منظمة العمل الدولية

MAP16

نموذج مشروع رواد - منظمة العمل الدولية التدخل المباشر حول عمل الأطفال في الأردن

دراسة حالة

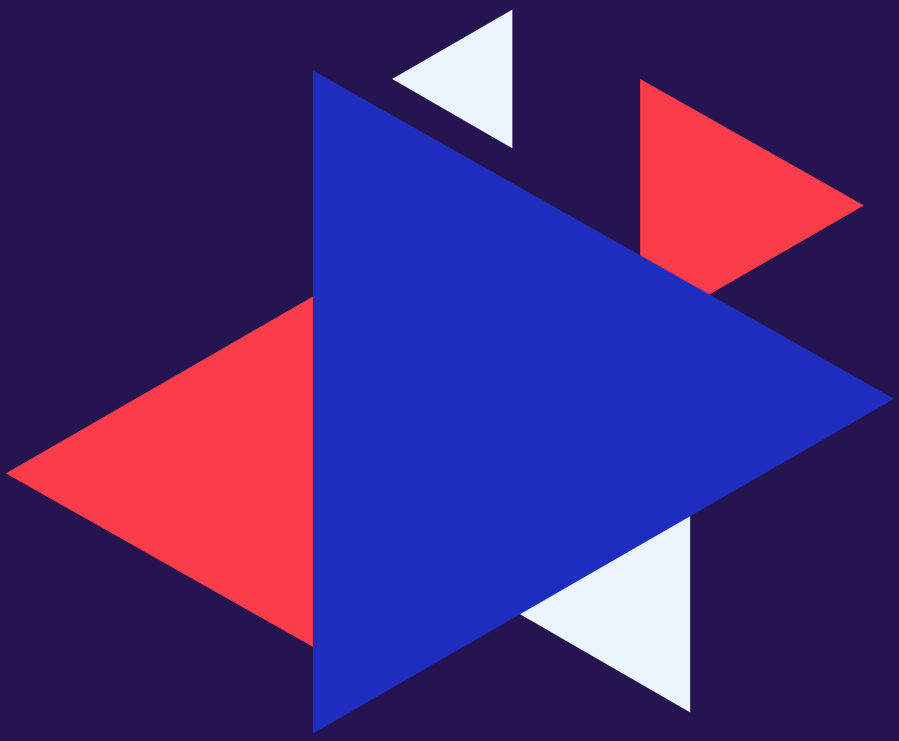

عمان، الأردن

٢٠٢١

نموذج مشروع رواد - منظمة العمل الدولية التدخل المباشر حول عمل الأطفال في الأردن

دراسة حالة

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢١

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها، وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف، Geneva ١٢١١-CH، Switzerland ،٢٢ أو عبر البريد الإلكتروني: rights@ilo.org والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخاً وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org للاطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتماشى مع تلك التي تستعملها الأمم المتحدة، ولا المواد المعروضة فيها، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بأي شكل بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

(ISBN: 978-92-2-035476-6 (Print); 978-92-2-035477-3 (PDF)

لا يعكس هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر أو سياسات وزارة الزراعة الأمريكية ولا يشير إلى الأسماء التجارية أو المنتجات التجارية أو المنظمات التي تشير إلى تأييد حكومة الولايات المتحدة.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية

ص.ب. ١١-٤٠٨٨، رياض الصلح ١١٠٧-٢١٥٠

بيروت، لبنان

تم إجراء دراسة الحالة هذه من قبل المؤسسة العربية للتنمية المستدامة (رواد) لمنظمة العمل الدولية ، في إطار مشروع «القياس والتوعية والمشاركة في السياسات لتسريع العمل ضد عمل الأطفال والعمل الجبري» (MAP16) في الأردن .

يتم توفير التمويل لهذا المنشور الخاص بمنظمة العمل الدولية من قبل وزارة العمل الأمريكية (USDOL) بموجب اتفاقية تعاون رقم IL-٣٠١٤٧-11-K-75-16 من مشروع «القياس والتوعية والمشاركة في السياسات لتسريع العمل ضد عمالة الأطفال والعمل الجبري «(مشروع MAP16) (GLO / 29/18 / USA). يتم تمويل مائة بالمائة من إجمالي تكاليف المشروع GLO / 29/18 / USA بأموال اتحادية ، ليصبح المجموع ٢٢،٤٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي.

---

www.ilo.org/arabstates

طبع في الأردن

المحتويات

الاختصارات	iv
القسم ١: ا لمقدمة	١
القسم ٢: سياق عمل الأطفال في الأردن	٢
القسم ٣: الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال	٣
القسم ٤: نموذج رواد للحد من عمل الأطفال وحماية الأطفال المعرضين لخطر التسرب المدرسي	٦
القسم ٥: مشروع رواد - منظمة العمل الدولية	١٠
القسم ٦: الطريق إلى الأمام - التوصيات	٢٤
قائمة المراجع	٢٦
المرفقات	٢٧
الملحق ١. جدول تلخيصي للإجراءات التي اعتمدتها الأردن لمكافحة عمل الأطفال	٢٧
الملحق ٢. مصادر العمل الميداني	٢٨

◄ الاختصارات

CECLE	مكافحة عمل الأطفال الاستغلالية من خلال التعليم مشروع
CLMS	نظام مراقبة عمل الأطفال قاعدة بيانات إلكترونية
CSOs	منظمات المجتمع المدني
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
IHO	المنظمات الإنسانية الدولية
IRC	لجنة الإنقاذ الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
JOHUD	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
JORISS	نظام معلومات الاستجابة الأردنية للأزمة السورية
MoE	وزارة التربية والتعليم
MoL	وزارة العمل
MoSD	وزارة التنمية الاجتماعية
NAF	صندوق المعونة الوطنية
NCCL	اللجنة الوطنية لعمل الأطفال
LSC	اللجنة التوجيهية المحلية لعمل الأطفال
NCFA	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NFCL	الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال
NFE	تعليم غير رسمي
NRC	المجلس النرويجي للاجئين
SSC	مركز الدعم الاجتماعي
STC	مؤسسة إنقاذ الطفل
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
USDOL	وزارة العمل الأمريكية

1. المقدمة

في عام 2017، قدرت منظمة العمل الدولية أن حوالي 152 مليون طفل (في الفئة العمرية من 5 إلى 17 عامًا) في جميع أنحاء العالم كانوا يعملون، أي كانوا منخرطين في أشكال عمل غير قانونية / غير مناسبة، وحوالي نصفهم منخرطين في أنشطة تعتبر خطرة. ويشكل هذا حوالي 10 % من إجمالي عدد الأطفال في العالم. في الأردن، يُقدر عدد الأطفال العاملين بحوالي 70.000 (1.7٪ من السكان للفئة العمرية 5-17)، وقد تم تسجيل أكثر من ضعف هذا العدد في عام 2007، ثلثهم من المنخرطين في أنشطة خطرة.

انطلقت جهود الأردن للقضاء على عمل الأطفال في التسعينيات، عندما تم سن قانون يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بشأن الحد الأدنى للسن وأسوأ أشكال عمل الأطفال. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انضم الأردن إلى جهود منظمة العمل الدولية لوضع سياسات شاملة تعالج الأسباب التعليمية والاجتماعية والاقتصادية لعمل الأطفال. وقد أدى ذلك إلى إنشاء الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (الاطار الوطني) في عام 2011 ؛ وهي مظلة مؤسسية تجمع الوزارات الرئيسية المعنية (العمل والتنمية الاجتماعية والتعليم) بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين. ومن الناحية العملية، طورت أداتين بالاعتماد على الاطار الوطني لتحديد وإعادة تأهيل الأطفال العاملين بشكل أفضل وهما؛ جولات التفتيش المشتركة بين الوزارات، ونظام مراقبة عمل الأطفال (CLMS) - قاعدة بيانات تفاعلية إلكترونية تحتوي على معلومات عن الأطفال العاملين الذين تم تحديدهم.

في عام 2016، أبرزت تقييمات الاطار الوطني عدم الكفاءة في النظام الأساسي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المشكلات القانونية (لأن الاطار الوطني ليس إلزاميًا للوزارات المعنية) بالإضافة إلى مشكلات تعود لتقنية المعلومات، وهذا مما دفع بمنظمة العمل الدولية، الراعي الدولي الرئيسي الاطار الوطني ، إلى تقييم أدواتها في عام 2018 على مستوى البلديات في شرق عمان وإربد تحت رعاية منظمة مجتمع مدني محلية والتي من شأنها بالشراكة مع الجهات الفاعلة في الاطار الوطني، للعمل على المصلحة الفضلى للأطفال العاملين.

في عمان الشرقية، تواصلت منظمة العمل الدولية مع مؤسسة رواد - المؤسسة العربية للتنمية المستدامة، وهي منظمة تنمية مجتمعية رائدة غير ربحية تم تطويرها من قبل رواد أعمال اجتماعيين ومولتها شركات القطاع الخاص إنطلاقًا من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ساعدت رواد منذ عام 2005 سكان جبل النظيف، وهو حي فقير في عمان الشرقية، على التغلب على التهميش الاجتماعي من خلال البرامج التعليمية والنفسية والاجتماعية للأطفال والشباب والمجتمع المحيط بشكل عام. وعلى الرغم من أن رواد التنمية لا تعمل بشكل مباشر مع الأطفال العاملين، إلا أن روابط رواد القوية مع المجتمع المحلي، واستدامتها المالية والتزامها الثابت بتمكين الفئات الأكثر ضعفاً، كانت مناسبة لتنفيذ مثل هذا التعهد.

منذ عام 2017، نفذت رواد مشروعين لعمل الأطفال برعاية منظمة العمل الدولية في الإطار العام لاستجابة الأردن لأزمة اللاجئين السوريين. هدفت المبادرتان إلى تقديم خدمات شاملة للأطفال العاملين والمتسربين من المدارس؛ السوريون والأردنيون على حد سواء، مع توفير المساعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية لهم ولأسرهم (تدخل مباشر). كما هدفت المبادرات إلى وضع تدابير وقائية للأطفال الأكثر ضعفاً، لمنعهم من الدخول المبكر إلى سوق العمل على حساب دراستهم (الوقاية).

يقدم التقرير التالي دراسة حالة في مجال عمل الأطفال على أساس كلا المشروعين المنفذين من قبل رواد. ويوثق التقرير «نموذج رواد - منظمة العمل الدولية» للتدخل والمفاهيم الأساسية، مثل الشراكات بين أصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمع المدني، فضلاً عن الاستدامة على المستويين المحلي والوطني. ومن أجل توضيح القدرة التشغيلية للنموذج (وحدودها) يفحص التقرير طرق تنفيذ المشاريع، ويسلط الضوء على آثارها على الأطفال المعنيين وأسرهم، ويحدد تأثيرها المحتمل على البيئة المؤسسية لمكافحة عمل الأطفال في الأردن. كما يقدم التقرير توصيات حئول كيفية تحسين «نموذج رواد - منظمة العمل الدولية» وتنفيذه، بحيث يكون بمثابة وثيقة مرجعية لأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين في الأردن والخارج.

◄ ٢. سياق عمل الأطفال في الأردن

يُعد القضاء على عمل الأطفال أولوية في أجندة منظمة العمل الدولية وعلى المستوى العالمي، حيث يدعو الهدف الفرعي (٨,٧) لهدف التنمية المستدامة رقم ٨ الجديد بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، إلى اتخاذ تدابير فورية للقضاء على العمل الجبري وإنهاء الرق الحديث والاتجار بالبشر وضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥, وهذا مما يشير إلى تصميم المجتمع الدولي على معالجة ظاهرة مدمرة تؤثر على ملايين الأطفال حول العالم.

انطلقت جهود الأردن للقضاء على عمل الأطفال في التسعينيات، عندما تم سن قانون يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بشأن الحد الأدنى للسن وأسوأ أشكال عمل الأطفال. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انضم الأردن إلى جهود منظمة العمل الدولية لوضع سياسات شاملة تعالج الأسباب التعليمية والاجتماعية والاقتصادية لعمل الأطفال. وقد أدى ذلك إلى إنشاء الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (الاطار الوطني) في عام ٢٠١١ ؛ وهي مظلة مؤسسية تجمع الوزارات الرئيسية المعنية (العمل والتنمية الاجتماعية والتعليم) بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين. ومن الناحية العملية، طور ت أداتين بالاعتماد على الاطار الوطني لتحديد وإعادة تأهيل الأطفال العاملين بشكل أفضل وهما؛ جولات التفتيش المشتركة بين الوزارات، ونظام مراقبة عمل الأطفال (CLMS) - قاعدة بيانات تفاعلية إلكترونية تحتوي على معلومات عن الأطفال العاملين الذين تم تحديدهم.

ووفقًا للمسح الوطني لعمل الأطفال لعام ٢٠١٦ الذي تم إجراؤه من خلال مركز الجامعة الأردنية للدراسات الاستراتيجية، فإن ما يقدر بـ ٧٥٩٨٢ طفلًا، أو حوالي ١,٩ % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ عامًا، يعملون إما بأجر أو بدون أجر. ومن بين هؤلاء يُقدر أن ما يقرب من ٧٠,٠٠٠ منهم يعملون في عمل الأطفال. الغالبية العظمى من الأطفال العاملين يعملون في الزراعة والتصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة، حيث يعمل الأطفال العاملون حوالي ٣٤,٥ ساعة في الأسبوع في المتوسط. ويقدر المسح الوطني لعمل الأطفال لعام ٢٠١٦ أن ما يصل إلى ٣٢ % من الأطفال العاملين يعملون في أعمال خطرة، وهو عمل يعتبر إما ضارًا بصحة الأطفال أو قد يؤثر سلبًا على نموهم.

في السنوات الأخيرة، اتخذ الأردن خطوات مهمة لتعزيز استجاباته السياسية لعمل الأطفال. حيث تم إنشاء وحدة عمل الأطفال داخل وزارة العمل وفي أواخر عام ٢٠١٧ في وزارة التنمية الاجتماعية. في عام ٢٠١١، وافق مجلس الوزراء على الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (NFCL) والذي تدعم منظمة العمل الدولية تنفيذه، وقد تم تصميم (الاطار الوطني) لدمج جهود مكافحة عمل الأطفال بين وزارات العمل والتعليم والتنمية الاجتماعية للتعامل بفعالية مع تحديد وإحالة عمل الأطفال في جميع أنحاء الأردن. وفي عام ٢٠١٥ وبناءً على طلب من الوزارات الرئيسية الثلاث تم ربط الاطار الوطني بنظام رصد إلكتروني لعمل الأطفال (e-CLMS) والذي يجمع وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم لتنسيق تحديد وإحالة قضايا عمل الأطفال.

في أوائل عام ٢٠١٨، بدأت منظمة العمل الدولية ومن خلال تمويل وزارة العمل الأمريكية (USDOL) في تنفيذ مشروع جديد لعمل الأطفال، وهو مشروع القياس وزيادة الوعي والمشاركة في السياسات لتسريع العمل ضد عمل الأطفال والعمل الجبري (مشروع MAP16. ويهدف إلى المساعدة في بناء وتطبيق المعرفة الأساسية اللازمة لتوجيه الخيارات السياسية لمكافحة عمل الأطفال والعمل القسري ودعم التدابير لمواجهة هذه التحديات في ١٤ دولة ومنطقة وقطاع بما في ذلك الأردن.

في إطار مشروع MAP16، تم تجريب نموذج متكامل من الخدمات التكميلية لتحديد وإعادة تأهيل الأطفال المعرضين لعمل الأطفال في عمان. وستحرص منظمة العمل الدولية على تقديم الخدمات التكميلية للأطفال المعرضين للخطر من خلال آلية مؤسسية، وستشمل الخدمات التعليم والخدمات النفسية والاجتماعية وبعض الخدمات الترفيهية للأطفال المنسحبين من العمل. وعلاوة على ذلك، سيتم تقديم خدمات معيشية للأسر تتضمن معلومات عن مصادر الدخل البديلة من خلال تداول معلومات التوظيف وأنظمة الإحالة للتوظيف وفرص العمل ودورات التدريب المهني، بالتعاون الوثيق والتنسيق مع مشاريع منظمة العمل الدولية الجارية في إطار الاستجابة للأزمة السورية و شركاء دوليين ووطنيين آخرين.

٣. الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال

استجابة لدعوة الأجندة الوطنية (٢٠٠٦-٢٠١٥) التي اعتبرت القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال هدفا رئيسيا، سعت الحكومة إلى معالجة عمل الأطفال بشكل شامل، من خلال معالجة قضاياها الاقتصادية (الفقر)، والقضايا الاجتماعية (قضايا الأسرة) والقضايا التعليمية (كراهية التعليم وبيئة المدارس) ضمن إطار مشترك يدمج جهود مختلف أصحاب المصلحة. [1] في عام ٢٠٠٩، قامت لجنة توجيهية وطنية بشأن عمل الأطفال وبرئاسة وحدة عمل الأطفال بوزارة العمل وتضم أصحاب المصلحة الرئيسيين،[2] بإعداد وثيقة الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (الاطار الوطني) التي أقرها رئيس الوزراء في آب ٢٠١١.

وبدعم من منظمة العمل الدولية، تم تطوير الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (الاطار الوطني) كإطار تشغيلي يهدف إلى تعزيز إدارة الحالات من خلال التوزيع المركزي والمنسق للأدوار والمسؤوليات بين الوزارات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، حيث يتضمن ذلك إجراءات على مستويين:

١. **الوقاية** من خلال حملات توعية تستهدف الأطفال في المناطق الفقيرة وموظفي المدارس وأصحاب العمل والهيئات الحكومية والجمهور حول حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، قد تتدخل وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني بشكل مباشر مع الأسر المهمشة التي من المحتمل أن ترسل أطفالها إلى سوق العمل في وقت مبكر من خلال المساعدة الاجتماعية والاقتصادية (على شكل تقديم المساعدة النقدية العادية أو الطارئة، أو أنشطة مدرة للدخل ، أو التدريب المهني، أو الدعم النفسي والاجتماعي).

٢. **التدخل المباشر** من خلال التحديد المنسق وإدارة الحالات الخاصة بقضايا عمل الأطفال بما في ذلك: زيارات التفتيش الميداني المشتركة وإنشاء قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت لعمل الأطفال - نظام مراقبة عمل الأطفال (CLMS). يعمل هذا النظام الذي تديره وزارة العمل بدعم من منظمة العمل الدولية منذ عام ٢٠١٢، على مركزية المعلومات التي تم جمعها من قبل الوزارات الثلاث حول الأطفال العاملين أو « الأطفال المعرضين للخطر» وأسرهم (التوطين ، والوضع القانوني والتعليمي والاجتماعي والاقتصادي) مما يسمح بآليات إحالة سريعة بين مقدمو الخدمات الوقائية والمباشرة. [3] ولا تقتصر تغطية نظام مراقبة عمل الأطفال على الأطفال العاملين في المؤسسات أو في الشوارع، حيث يغطي الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك الأطفال المتسربين على المدى الطويل أو المتغيبين عن المدرسة.

1 تم إطلاق مبادرات أخرى مبكرة قصيرة العمر ، مثل الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال في عام ٢٠٠٦. هدفت هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢ من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتعليمية ، ولكن ليس بالضرورة بطريقة متكاملة. وبعد ثلاث سنوات في عام ٢٠٠٩ ، أدرك المجلس الوطني لشؤون الأسرة أنه لم يتم مواجهة تحديات عمالة الأطفال. وقرر أنه من الضروري تجميع وتنسيق أنشطة مختلف أصحاب المصلحة في إطار مشترك ؛ منظمة العمل الدولية ، للتحرك نحو أردن خالٍ من عمالة الأطفال - مجموعة من الممارسات الجيدة الناشئة ، البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال (ILO-IPEC) ، ٢٠١٦ ، ص ١٠.

2 تضم اللجنة، إلى جانب وزارة العمل: الهيئة الوطنية لشؤون الأسرة ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة التنمية الاجتماعية ، ووزارة الصحة ، ووزارة الداخلية ، وغرفة صناعة الأردن ، وغرفة تجارة الأردن ، والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ، ودائرة الإحصاءات العامة ، ووزارة الصحة ، ووزارة الداخلية ، وغرفة صناعة الأردن، إدارة حماية الأسرة والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية والوكالات المتخصصة.

3 تم دمجها في البداية في قاعدة البيانات العامة لوزارة العمل حول انتهاكات قانون العمل في عام ٢٠١٢ ، وقد تم تحديث CLMS في عام ٢٠١٤ لتصبح قاعدة بيانات

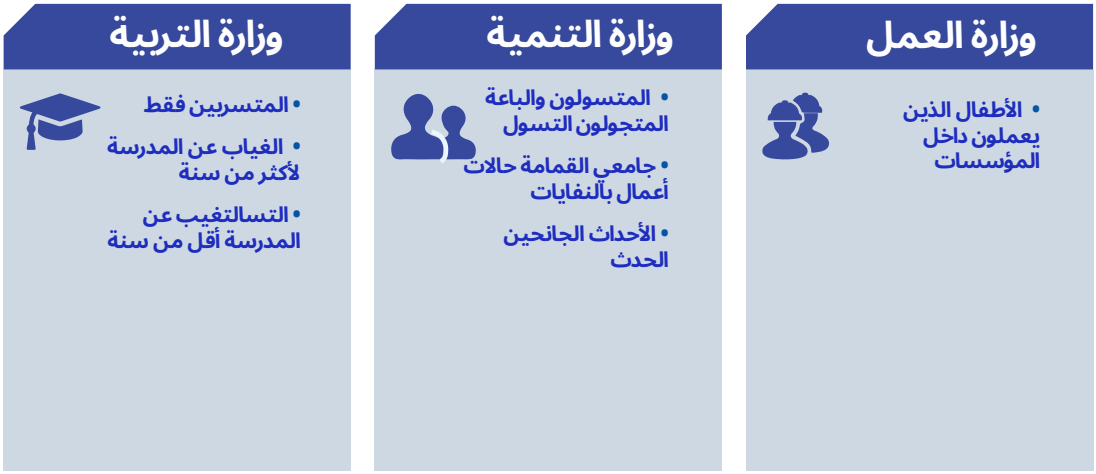

تم إجراء تقييم أداء الاطار الوطني في عام ٢٠١٦.[4] وكانت نتائجها، التي أقرت بها الوزارات المعنية مختلطة. فمن ناحية، ساهمت في رفع مستوى الوعي بعمل الأطفال على مستوى المحافظات والدولة. كما أدى إلى توسيع مسؤوليات وزارة التنمية الاجتماعية لتشمل، بالإضافة إلى القضايا التقليدية للأحداث المشردين، والمنحرفين، والمتسولين، والباعة المتجولين، والأشخاص المعتدى عليهم، و»الأحداث الذين يعملون خلافًا للتشريعات المتاحة» (المادة ٣٤ من قانون الأحداث الجديد). قانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤).[5]

ومن ناحية أخرى، نظرًا لأن الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (الاطار الوطني) لم يكن مرتبطًا قانونًا بقوانين العمل أو الأحداث، فلم يتم تفعيل آلياته بالكامل سواء للإبلاغ عن الحالات ذات الصلة أو لتوثيق نتائج التدخلات. وأخيرًا، فلا تزال وزارة التنمية الاجتماعية تعتبر أن «أطفال الشوارع ، إحدى الفئات التي يغطيها نظام مراقبة عمل الأطفال من حيث المبدأ، وهم يمثلون في الواقع حالة معينة يعاقب عليها قانون العقوبات (المادة ٣٨) وبالتالي ينبغي معاملتهم بشكل مختلف عن المجموعات الأخرى. ولهذا الأمر، فإن وزارة التنمية الاجتماعية ستقوم بدمج هؤلاء الأطفال في قاعدة بالبيانات بمجرد المصادقة على اللوائح الداخلية لقانون الأحداث رقم ٣٢.[6]

نتيجة لذلك، في آذار ٢٠٢٠، سجلت قاعدة البيانات/ نظام مراقبة عمل الاطفال فقط ١١٩٦ طفلاً من عمان وإربد (المدينتان الرئيسيتان في الأردن) ؛ تم اكتشاف الغالبية العظمى منهم وهم يعملون في المرائب والمطاعم والمصانع وأنواع أخرى من المؤسسات من قبل مفتشي وزارة العمل.[7] ويمثل ذلك نسبة ضئيلة من عدد الأطفال العاملين في المؤسسات أو في الشوارع بهاتين المدينتين والمقدر بنحو ٤١,٥٥٠ في عام ٢٠١٥.[8]

4 انظر: تقييم أثر الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في الأردن خلال مرحلته التجريبية ٢٠١١-٢٠١٥ ، من إعداد لطفي ، أ. ، مستشار منظمة العمل الدولية ، كانون الثاني / يناير ٢٠١٦ . ومن خلال مقابلات مع أصحاب المصلحة.

5 وبناءً عليه ، تم إنشاء وحدة إدارية جديدة في وزارة التنمية الاجتماعية ، وهي «وحدة مكافحة عمل الأطفال» التابعة لمديرية الأحداث والأمن الاجتماعي ، والتي تم تكليفها لإعادة توجيه هؤلاء الأحداث نحو برامج تعليمية اجتماعية ونفسية اجتماعية / غير رسمية.

6 مقابلة مع موظفي وزارة التنمية الاجتماعية ، بما في ذلك المسؤول القانوني ، عمان ، ٢٠١٩/١١/٧ ومع مفتشي وزارة العمل بتاريخ ٢٠١٩/١١/٣.

7 حوالي ٧٠٪ منهم أطفال يعملون في المؤسسات. ١٥٪ «أطفال شوارع»؛ ونسبة ١٥٪ المتبقية هم أطفال «معرضون للخطر» (البيانات التي أرسلها موظفو وزارة العمل بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢).

8 المسح الوطني لعمل الأطفال ٢٠١٦ في الأردن (مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية) ص ١٩.

ونتيجة لتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن في ظل الآثار المعقدة للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وأزمة اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١١، قفز عدد الأطفال العاملين دون سن ١٦ عامًا في جميع أنحاء الأردن من ٢٩,٢٢٥ في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٩,٦٦١ في عام ٢٠١٥ (+ ١٣٨,٤ ٪). حوالي ثلثيهم، من جميع الجنسيات المشمولة، كانوا يعملون في أعمال خطرة، إما أنهم كانوا يعملون أكثر من ٣٦ ساعة في الأسبوع و / أو في وظائف تعتبر ضارة بنمو الطفل البدني أو الاجتماعي أو النفسي.[9] ان عمل الأطفال، يعتبر إستراتيجية مهمة للتكيف بين الأسر الفقيرة الأردنية والسورية، على أنها تمثل تحديًا رئيسيًا في مجال الحماية لأصحاب المصلحة المشاركين في استجابة الأردن لأزمة اللاجئين السوريين.[10] تركزت الجهود المبذولة لتحسين الوضع أولاً على تعزيز كفاءة الاطار الوطني، ولا سيما من خلال توضيح دور كل من الوزارات التنفيذية في اللائحة الداخلية التي سيتم ربطها بقانون الأحداث لعام ٢٠٠٤. [11] تمت معالجة المناقشات حول هذه الخطوات القانونية والمزيد من الإجراءات التشغيلية، مثل دمج قائمة المتسربين من وزارة التربية والتعليم أو قوائم وزارة التنمية الاجتماعية لقواعد بيانات أطفال الشوارع العاملين في نظام مراقبة عمل الاطفال من خلال MAP16 في أوائل عام ٢٠٢٠.

كما اعتبرت منظمة العمل الدولية، الراعي الرئيسي لـ الاطار الوطني، أنه من المهم اختبار الاطار الوطني وآلياته (على وجه الخصوص(CLMS) على مستوى البلديات في (شرق) عمان وإربد، وهما المدينتان اللتان تسجلان أكبر عدد من الأطفال العاملين.[12]

كانت الفكرة هي تقييم صلة الاطار الوطني بمبادرات المنظمات المجتمعية، وإثبات أن مثل هذا النهج المُنسق (الوطني/البلديات) يمكن أن يضيف قيمة إلى الهدف المتمثل في وقف موجة عمل الأطفال في البلاد. [13] في عمان الشرقية، تم اختيار رواد كمنظمة محلية مكلفة بتنفيذ أنشطة القضاء على عمل الأطفال، بالشراكة مع الوزارات التنفيذية ل (الاطار الوطني) والجهات الفاعلة المحلية والدولية الأخرى، حول نموذج تدخل مستدام مشترك ليتم تطبيقه لاحقًا في جميع أنحاء الأردن ؛ وفي حالة النجاح، يتم تطبيقه دول أخرى من الشرق الأوسط.[12]

9 انظر الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عمالة الأطفال لعام ٢٠٠٧ (دائرة الإحصاء ومنظمة العمل الدولية) ، ٢٠٠٩ ؛ والمسح الوطني لعمل الأطفال ٢٠١٦ في الأردن (مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية).

10 انظر على سبيل المثال ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية ٢٠١٥ للأزمة السورية و كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ ، ص ١٠٠ ، ١٧٠. هذه الدعوة لبرامج مكافحة عمالة الأطفال تكررت في خطط الاستجابة اللاحقة ، الممولة بشكل أساسي من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA) في إطار «القضاء على عمل الأطفال ، وخاصة أسوأ أشكاله بين اللاجئين السوريين. والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان ».

11 مقابلة مع المستشار القانوني بوزارة التنمية الاجتماعية ، عمان ، ٢٠١٩/١١/٧.

12 ٢٧,٦٥١ في عمان و ١٣,٨٩٩ في إربد ، أي ٥٥٪ من إجمالي ٧٥,٩٨٢ طفل عامل ، في المسح الوطني الأردني لعمل الأطفال ، ٢٠١٦ ، المرجع السابق ، ص ٣١.

13 منظمة العمل الدولية ، البرنامج القطري للعمل اللائق - المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٨-٢٠٢٢.

14 تم تشغيل مشروع تجريبي مماثل من قبل «جمعية حماية الأسرة والطفل» في إربد. هذا المشروع خارج نطاق هذا التقرير.

◄ ٤. نموذج الوقاية في رواد لصالح الأطفال العاملين والأطفال المُعرضين للخطر

رواد التنمية (المؤسسة العربية للتنمية المستدامة) هي منظمة تنمية مجتمعية غير ربحية تعمل مع المجتمعات المحرومة من خلال التعليم والشباب والعمل التطوعي والتنظيم الشعبي. تأسست في عام ٢٠٠٥ من قبل مؤسس إحدى الشركات الأردنية الرائدة، أرامكس، وقد طورها رواد أعمال اجتماعيون لمساعدة سكان جبل النظيف، وهو حي فقير في عمان الشرقية، للتغلب على التهميش الاجتماعي. يركز نهج رواد عل تمتين روح المبادرة وتيسير مراجعة وتأطير الاولويات الملحة لحل المشكلات المجتمعية بمشاركة أفراد المجتمع المحلي والشباب من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات.

رواد هي أول منظمة غير ربحية ممولة من القطاع الخاص في الأردن، تأسست كجزء من المسؤولية الاجتماعية لشركة أرامكس. وقد تم تمويلها من شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال في المنطقة (الأردن ولبنان ومصر وفلسطين) تعبيراً عن مسؤوليتهم الاجتماعية للشركات (CSR). سعت رواد إلى دمج المجتمع كمصدر للدعم الاجتماعي والنفسي والاجتماعي والتعليمي، وكذلك كفرصة للتطوع كعاملين اجتماعيين. ومن خلال برامجها العادية، ولا سيما تنمية الطفل، وبرامج تنظيم الشباب ومكتب المساعدة المجتمعية، رسخت رواد نفسها كمؤسسة اجتماعية مستدامة، قادرة على إدارة مجموعة واسعة من برامج الدعم «القائمة على الحقوق» والتي تغطي المجتمع بأكمله في جبل النظيف والمناطق المجاورة لها مع مرور الوقت.

١.٤ نموذج رواد التنظيمي

تعمل رواد من خلال منحة سنوية من الشركات ورجال الأعمال الممثلين في مجلس إدارتها. إن التزامهم طويل الأجل واستثماراتهم الاجتماعية ومشاركة المعرفة تسمح لرواد أن تكون مرنة وصارمة في الوقت نفسه في تلبية احتياجات المجتمعات وتعبئة مشاركتها الكاملة.

ان خبرات الداعمين الماليين و امتداد علاقاتهم عنصر مهم في تعزيز أهداف رواد، وفي مقدمتها خلق الفرص وتمهيد الطريق للشباب، ورعاية المشاركة المدنية وتشجيع الحلول الأولية بشكل فعال. وفي الواقع، فإن رواد هي منصة للتفاعل بين المواطنين النشطاء والشباب المشاركين والمجتمع. إن غالبية أعضاء فريق رواد هم من المجتمعات المحلية، ويتم إحضار الشباب المشاركين كمتدربين، وعند الانتهاء من التدريب يختار الكثيرون الانضمام إلى رواد بدوام كامل.

رواد نموذج يقوده المواطن، وفية يتم إستغلال ساعات خدمة المجتمع للشباب المشاركين لخلق مساحات تعليمية آمنة للأطفال والمراهقين؛ وحشد العائلات لإطلاق حملات شعبية تساعد على إحداث تغيير اجتماعي؛ والدعوة إلى الوصول إلى الخدمات القائمة على الحقوق من خلال شراكات مختلفة داخل القطاع الخاص والوكالات الحكومية والمجتمع المدني. وعند الإقتضاء، يتم تطوير الإجراءات والتدخلات الداعمة بالتعاون مع المتخصصين، ودائمًا يتم ذلك بالتشاور مع المجتمع.

تطلق رواد حملات مجتمعية تتبنى"منهجية التنظيم"، والتي تُمكن مجتمع الحملة من الاستفادة من موارده الخاصة من خلال هيكل قوي للفرق القيادية. تتمثل فرضية رواد في أن الناس هم الخبراء في السياق ولديهم الأفكار اللازمة لدفع التغيير. أطلقت رواد حملتها الأولى "6 دقائق من المتعة في القراءة" في عام 2011، وحملة "منازل آمنة" لوضع حد للعنف الجسدي ضد الأطفال في المنازل في 2012-2013.

على مدار 15 عامًا، عملت رواد بشكل تعاوني مع 236 مؤسسة ومنظمة، و 622 متطوعًا متخصصًا، و 500 فرد من أفراد المجتمع والذين يشكلون جزءًا من فرق القيادة في حملات رواد المنظمة لسلامة الأطفال وحماية الأسرة.

تركز مرتكزات برنامج رواد الثلاثة - تنمية الطفل وتنظيم الشباب ودعم المجتمع - على استخدام التنظيم المجتمعي والتعلم القائم على التساؤل والدعم النفسي والفنون الإبداعية كمنهجيات رئيسية.تركز مرتكزات برنامج رواد الثلاثة - تنمية الطفل وتنظيم الشباب ودعم المجتمع - على استخدام التنظيم المجتمعي والتعلم القائم على التساؤل والدعم النفسي والفنون الإبداعية كمنهجيات رئيسية.

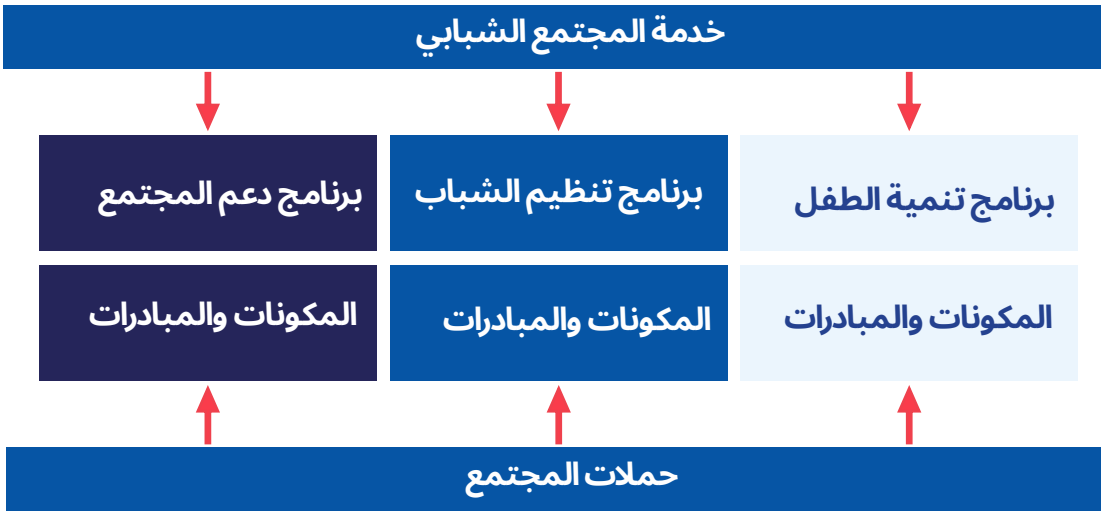

منذ تأسيسها في عام 2005، وسعت رواد عملياتها في شرق عمان، وتعمل حاليًا في ستة أماكن مجتمعية إقليمية: في الأردن (الطفيلة، جبل النظيف في شرق عمان، والبيضة في الجنوب) ، في طرابلس - لبنان، و في قريتي نعلين القبلية وبدرس - فلسطين (تقع جميعها في منطقة الضفة الغربية) وفي عزبة خيرالله، القاهرة في مصر. وعلى أساس سنوي، تُمكّن رواد 450 باحثًا شابًا في المجتمعات الست، والذين يقدمون في المقابل 84600 ساعة خدمة مجتمعية لتمكين أكثر من 2600 طفل و 500 امرأة. كما يقود الشباب المشاركين أيضًا مبادرات مجتمعية تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين الذين يعيشون في مجتمعاتهم.

٢.٤ نموذج الرواد للتدخل

يوفر نموذج رواد للحد من عمل الأطفال ثلاث خطوات نحو إعادة تأهيل الأطفال العاملين: تحديدهم (من خلال) نظام المتابعه؛ إقامة شراكات مع المؤسسات التي يُحتمل أن تساعد في عملية إعادة التأهيل، مثل وزارة التربية والتعليم أو نظام التعليم في الأونروا أو نظام المساعدة الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية؛ والتدخل المباشر نفسه الذي يتمثل في مطابقة احتياجات الأطفال (وعائلاتهم) مع الخدمات المتوفرة في عمان الشرقية.

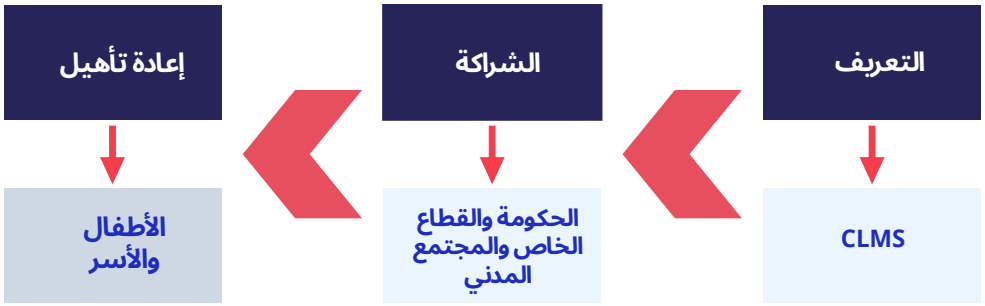

نموذج رواد للتدخل

في كل خطوة من هذه الخطوات، تلعب رواد دورًا محددًا كمنفذ لنشاط مع أو بدون منظمة شريكة، على سبيل المثال: تحديد الأطفال العاملين أو "المعرضين للخطر"؛ تقديم الدعم التربوي النفسي / العلاجي المباشر في مقرها؛ مراقبة مدى التزام الأطفال المختارين بأهداف المشاريع؛ الإبلاغ عن مخرجات ونتائج المشاريع. كما يمكن أن تعمل رواد أيضًا كنقطة إحالة: لضمان تسجيل (إعادة) الأطفال العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم والأونروا أو ربط أسرهم بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية.

تستند خطوات النموذج إلى مبادئ أساسية مترابطة، وتتعلق بعض هذه المبادئ بطرائق تنفيذ المشاريع:

◄ **إقامة شراكات** متينة بين رواد والجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني تكمن في صلب المشروع؛ أولاً، تركيز المشروع نحو الهدف الرئيسي لمنظمة العمل الدولية المتمثل في إختبار أدوات الاطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، حيث تتم إدارة المشروع من قِبل الوزارات التأسيسية الثلاث على المستوى المحلي.ثانيًا، تتطلب مجموعة الإجراءات التربوية والاجتماعية والنفسية الاجتماعية التي يتعين تنفيذها مع الأطفال العاملين وأسرهم بالضرورة، شراكات تشغيلية من خلال الأنشطة المشتركة أو الإحالات مع الوزارات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والمنظمات الإنسانية الدولية (IHO)، كما يحتمل أن تكون أي مؤسسة أخرى معنية بقضايا عمل الأطفال، مثل أمانة عمان الكبرى.

◄ **نهج الجندر** هو مبدأ تشغيلي رئيسي آخر، وبالنظر إلى أن عدد العاملات الأطفال التي تم إحصائهن أقل من عدد الذكور العاملين (حوالي 5٪ مقابل 95٪، على التوالي)، [15] فمن الأهمية المحافظة على بقاء تلك النسب منخفضة للغاية، وإتباع نهج المساواة بين الجنسين الذي يعطي أيضًا اهتمامًا خاصًا للفتيات المستضعفات اللواتي غالبًا ما يكن خارج أرقام التعداد، بما في ذلك الفتيات المقيمات في المنزل. كما يتم تعزيز المساواة بين الجنسين بشكل نشط من خلال برامج الأطفال والشباب المنتظمة لرواد والتي تجمع بين المشاركين من كلا الجنسين في محاولة لمكافحة الصور النمطية المرتبطة بالفتيان والفتيات ولضمان تعايش أفضل بين الذكور والإناث في المجتمع. [16]

15 وفقًا للمسح الوطني لعمل الأطفال ، 2016 (مرجع سابق)

16 مقابلة مع رواد ، برنامج شبابي ، كانون الثاني 2020.

هناك مبدآن آخران يتعلقان باستدامة أعمال المشروع على المستويين المحلي والوطني. على المستوى المحلي، تتضح الاستدامة من خلال دمج التدخل المباشر للمشاريع وأنشطة الوقاية **(**والشراكات ذات الصلة**)** في وظيفة رواد الإعتيادية؛ ولذلك يجب أن تستمر هذه الأنشطة، جنبًا إلى جنب مع خدمات الأطفال والشباب المنتظمة في رواد، في خدمة الأطفال الضعفاء بعد إغلاق المشروع. أما على المستوى الوطني، فيجب توثيق نموذج رواد من خلال الدروس المستفادة والتوصيات التي سيتم إرسالها إلى اللجنة الوطنية لعمل الأطفال **(**NCCL) لتطبيقها في أماكن أخرى في الأردن والشرق الأوسط. ويمثل العمل المؤسسي الذي تقوم به رواد ضمن مشروع MAP16 من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي والتدريب بين الجهات الحكومية الرئيسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أيضًا خطوة رئيسية في هذا السياق.

تتعلق المبادئ الأخرى بمرحلة ما بعد تنفيذ المشروع: الاستدامة وإمكانية التكرار.

- **استدامة النموذج على المستوى المحلي (شرق عمان):** تهدف أنشطة التدخل والوقاية المباشرة للمشاريع إلى استدامة العمل مع الأطفال العاملين ل بعد إنتهاء المشاريع أولاً ، الخبرة التي اكتسبتها رواد من خلال الشراكات الاطار الوطني ومؤسسات المجتمع المدني يجب أن تمكنها من الاستمرار في العمل في المستقبل كنقطة إحالة رئيسية لهم. ثانيًا، ستستمر خدمات الأطفال والشباب المنتظمة في رواد كما هو موضح أعلاه، في خدمة الأطفال العاملين أو الأطفال المعرضين للخطر على أساس تطوعي.

- **استدامة النموذج من خلال إمكانية التكرار على المستوى الوطني / الإقليمي:** يجب توثيق نموذج رواد **(**لا سيما مع هذا التقرير**)** من خلال الدروس المستفادة والتوصيات التي سيتم إحالتها إلى اللجنة التوجيهية الوطنية لعمل الأطفال (NCCL) لتطبيقها في أماكن أخرى في الأردن والشرق الأوسط. وبعتبر استخدام CLMS مفتاحًا لتوسيع نموذج منظمة العمل الدولية والرواد. أما على المستوى المؤسسي، فإن العمل الذي تقوم به رواد ضمن مشروع MAP16 يمثل خطوة رئيسية من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي والتدريب بين الجهات الحكومية الرئيسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

◄ ٥. مشروع رواد منظمة العمل الدولية

منذ عام 2017، نفذت رواد مشروعين لعمل الأطفال برعاية منظمة العمل الدولية:

١

مشروع القياس والتوعية والمشاركة في السياسات لتسريع العمل ضد عمل الأطفال والعمل الجبري

(مشروع MAP16)

٢

المشروع التجريبي للقضاء على عمل الأطفال بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة

١. تم تنفيذ "المشروع التجريبي للقضاء على عمل الأطفال بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن" في عام 2017-2018، وهو أحد مكونات مشاركة منظمة العمل الدولية في استجابة الأردن لأزمة اللاجئين السوريين. يتضمن المشروع غايتان تهدفان إلى الاستجابة للأعداد المتزايدة من الأطفال العاملين، وهما الأطفال المنخرطون في أعمال تؤثر على صحتهم ونموهم الشخصي أو تتدخل في تعليمهم بأي شكل من الأشكال.

- ◄ إعادة تسجيل الأطفال العاملين الذين تسربوا بالفعل من المدرسة في نظام التعليم، مع تزويدهم (وأسرهم) بالمساعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الاجتماعية (التدخل المباشر)؛
- ◄ وقاية أطفال المدارس من الدخول المبكر إلى سوق العمل (الوقاية).

٢. نجح المشروع التجريبي بعد ذلك بعامين من خلال مشروع MAP16، الذي أطلق في عام 2019 ومن المقرر أن يكتمل بحلول نهاية عام 2020. جاء هذا المشروع بناءً على طلب منظمة العمل الدولية لمواصلة تقديم خدمات شاملة للأطفال الذين تم تحديدهم / المنسحبين وأسرهم، ليكون لديها نموذج راسخ يمكن تكراره. تم تصميم أنشطة مشروع MAP16 للمساعدة أيضًا في تنشيط الاطار الوطني من خلال حوار اجتماعي شامل، وتمارين تدريبية تشمل أعضائها والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وإلى جانب أهدافهم التشغيلية، يكمن الهدف النهائي لتدخل MAP16 في تطوير واختبار نموذج للوقاية من عمل الأطفال والقضاء عليه والذي يمكن الاستمرار في تطبيقه في شرق عمان بعد اكتمال المشاريع وتكرارها في جميع أنحاء الأردن.

إن نموذج (نماذج) التدخلات الذي اختبرته رواد أثناء تنفيذ المشروعين يعني في حال نجاحها أن يتم تطويرها وتكرارها في مناطق أخرى من الأردن وأماكن أخرى في الشرق الأوسط.

١.٥ أهداف و نموج المشروع

يتشارك مشروعا مكافحة عمل الأطفال اللذان نفذتهما مؤسسة رواد تحت رعاية منظمة العمل الدولية منذ عام 2018 في أهداف تشغيلية متشابهة: المساهمة في تقليل عدد الأطفال العاملين وزيادة معدل إتمام الدراسة بين اللاجئين السوريين وداخل المجتمعات المضيفة التي تعيش في شرق عمان. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع MAP16 (الثاني) له هدف تطوير مؤسسي رئيسي: المساعدة في تفعيل الاطار الوطني من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي بين الوزارات التنفيذية، وبينها وبين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لمزيد من الفعالية في العمل على منع عمل الأطفال على المستويين المحلي والوطني.

ومع ذلك، فإن الهدف النهائي لهذه التدخلات يقع ابعد من الأهداف التشغيلية.[17] وهو تطوير واختبار نموذج لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه، والذي يمكن الاستمرار في تطبيقه في شرق عمان بعد اكتمال المشاريع وتكرارها في جميع أنحاء الأردن، وعبر الشرق الأوسط.

يحدد نموذج التدخل المباشر المقدم في وثائق المشروع الخطوات التي يتعين على رواد تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لضمان إعادة التأهيل الفعال للأطفال العاملين والأطفال "المعرضين للخطر" (أ). كما يؤكد على أهمية المبادئ الأساسية (الشراكات القوية، والمساواة بين الجنسين، واستدامة الإجراءات) التي تكمن وراء عملية إعادة التأهيل بأكملها (ب).

نموذج التدخل التشغيلي المباشر

ما قبل التنفيذ		التنفيذ
١. تحديد الأطفال العاملين المعرضين للخطر	**٢. التعرف على البيئة المؤسسية التربوية والاجتماعية في الأردن**	**٣. الإحالات والتنفيذ المباشر**
١. المشروع التجريبي: المصادر والجهات الفاعلة المختلفة ، بما في ذلك: • الاطار الوطني: قاعدة البيانات الوطنية CLMS التي تديرها وزارة العمل ، ويتم ملؤها بصفحات وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم. • منظمات المجتمع المدني: الأطفال العاملون / المتسربون الذين يحضرون الأنشطة غير الرسمية. • IHOs: الأطفال العاملون ، المستفيدون من البرامج الإنسانية التي تديرها المنظمات الدولية. • مصادر متنوعة: البلديات ، المديريات المحلية في وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم ، إلخ. **٢. مشروع MAP 16:** مصدر واحد (من حيث المبدأ): • رواد متصل بقاعدة البيانات الوطنية CLMS وهو أحد مستخدميها المباشرين. كما يشارك في جولات تفتيشية مشتركة مع ضباط التفتيش بوزارة العمل وموظفي وزارة التنمية الاجتماعية	• يتعرف ضباط رواد على لوائح التنمية التربوية والاجتماعية. • التحضير لنقل الأطفال إلى المدارس.	• الإحالة إلى وزارة التربية والتعليم / الأونروا للالتحاق / إعادة التسجيل في نظام التعليم النظامي / غير النظامي. • الإحالة إلى وزارة التنمية الاجتماعية للحصول على المساعدة النقدية الدائمة أو الطارئة من صندوق المعونة الوطنية ؛ والإحالة إلى التدريب المهني للأطفال وأفراد أسرهم.

تحديد الأطفال المعرضين للخطر	بعد التنفيذ
• المدارس الحكومية ومدارس الأونروا في شرق عمان	• استدامة التدخل على المستوى المحلي (شرق عمان). • إمكانية تكرار النموذج على المستويين الوطني والإقليمي.

17 لهذه المسألة، تم تنفيذ القضاء / منع عمل الأطفال على نطاق واسع في 8 محافظات من قبل مؤسسة الإسكان التعاوني (CHF) بالشراكة مع الوزارات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٢: مكافحة عمل الأطفال الاستغلالي من خلال التعليم - مشروع التعاون الفني (CECLE).

يمكن تسليط الضوء على ثلاثة مكونات لعملية تنفيذ المشروع: 1) تحديد الأطفال الذين سيتم إعادة تأهيلهم. 2) إقامة شراكات بين رواد والأطراف التربوية والاجتماعية قبل إطلاق التدخلات. 3) التدخل بحد ذاته، وبصفتها تدير المشروعين، فإن رواد تلعب دورًا محددًا في كل مكون من مكونات تنفيذهما إما كمنفذ مباشر للأنشطة مع أو بدون منظمة شريكة: تحديد الأطفال العاملين أو "المعرضين للخطر"؛ دعم التعليم النفسي / العلاجي ؛ أو على سبيل المثال الإبلاغ عن مخرجات ونتائج المشاريع؛ أو كنقطة إحالة: ضمان (إعادة) تسجيل الأطفال العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم والأونروا أو على سبيل المثال ربط أسرهم بالخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية.

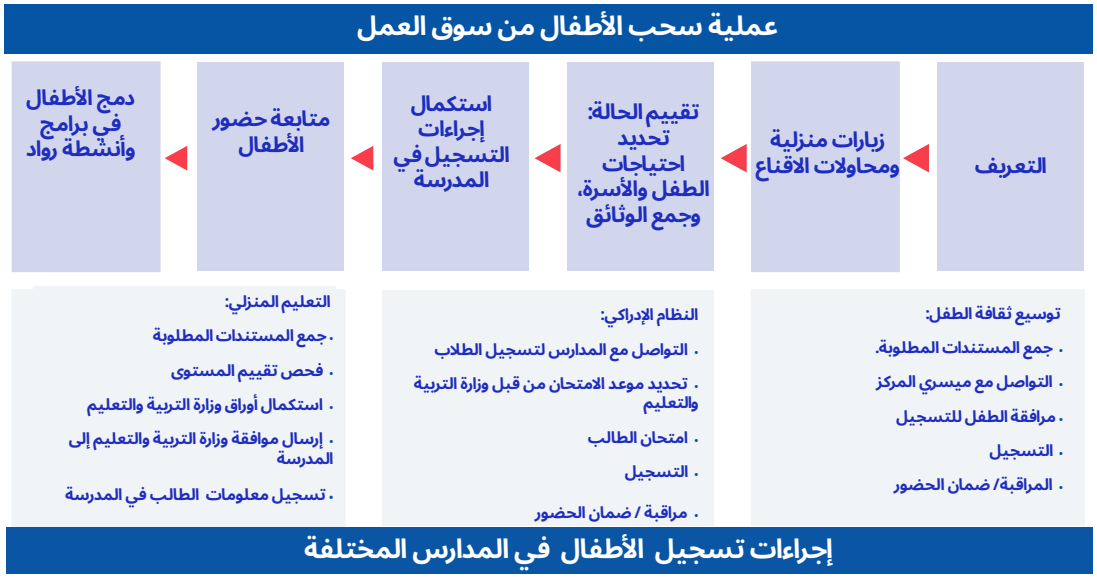

١.١.٥. تحديد المستفيدين من الأطفال

إن تحديد الأطفال العاملين (الذي يستلزم أيضًا تسجيل سنهم ومكان إقامتهم ومستوى تعليمهم وإعاقتهم وخلفياتهم الأسرية والاجتماعية) يجب أن يتحقق بشكل أساسي من خلال ارتباط رواد مع CLMS. ومع ذلك، نظرًا لأن CLMS لم يتم اختباره بعد على مستوى البلديات خلال المرحلة الأولى 2017-2018، فقد تم أيضًا تصور طرق تحديد تقليدية أخرى لرواد لاستخدامها خلال المشروع التجريبي. ومن المحتمل أن يشمل ذلك أنشطة البحث عن الأطفال المستفيدين في المؤسسات غير الحكومية (بدءًا من برامج رواد[18]) أو المدارس المحلية أو المنظمات الدولية المشاركة في استجابة الأردن لأزمة اللاجئين السوريين أو البلديات أو الشرطة المجتمعية أو أي قاعدة بيانات ذات صلة - على سبيل المثال قاعدة بيانات المتسربين التي تديرها وزارة التربية والتعليم أو قاعدة بيانات "أطفال الشوارع" التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية.

18 على وجه الخصوص، برنامج روّاد لدعم الوالدين والمجتمع الذي يربط رواد بالمجموعات الأكثر ضعفًا في جبل النظيف والأحياء المحيطة من خلال توفير مهارات القراءة والكتابة، وتعليم تكنولوجيا المعلومات، والوعي الذاتي، والدعم القانوني، وفرص توليد الدخل.

٢.١.٥. إقامة شراكات تشغيلية

لقد استلزم ذلك أن تتعرف رواد على بيئة التنمية التعليمية والاجتماعية في الأردن، وأن تحدد مختلف المرافق التعليمية الرسمية وغير الرسمية، وغير التعليمية مثل (النفسية والاجتماعية والعلاجية) والتي يمكن (إعادة) تسجيل الأطفال المنقطعين عنها، وتحديد معايير الأهلية الحالية وعمليات التسجيل - كما هو موضح في القسم السابق من التقرير. وتقوم رواد بإعداد خطط النقل بالحافلات للأطفال العاملين / المتسربين الذين لا يعيشون على مسافة قريبة من مدرستهم. و لأن الأسباب الكامنة وراء عمل الأطفال تكمن غالبًا، جزئيًا أو حصريًا، في عوز أسر الأطفال، فإن رواد تقوم أيضًا بتأمين شراكات مع المؤسسات القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لهذه العائلات، مثل وزارة التنمية الاجتماعية والمنظمات الإنسانية / التنموية، من خلال النظام العادي أو المساعدة النقدية الطارئة أو فرص العمل أو التدريب لأفراد الأسرة البالغين العاطلين عن العمل أو غير النشطين اقتصاديًا والوعي القانوني بحقوقهم.

تتطلب الخطوات التحضيرية للتدخلات التي تستهدف الأطفال " المعرضين للخطر " في مدارسهم تنسيق مع مدارس وزارة التربية والتعليم المحلية أو مدارس الأونروا لتحديد هؤلاء الأطفال بناءً على أدائهم التعليمي وسلوكهم العام (بما في ذلك العمل خارج ساعات الدوام المدرسي)، فضلاً عن توظيف المعالجين النفسيين ذوي الخبرة في إدارة حالات الأطفال الذين يعانون من مشاكل تعليمية / سلوكية.

٣.١.٥. التدخلات المباشرة: رواد هو مفتاح التدخل المباشر على عدة مستويات

- بناءً على نتائج عملية تحديد الهوية والشراكات التشغيلية التي أقيمت مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين، من خلال e-CLMS أو من خلال التواصل مع الشركاء المعنيين، يبدأ ضباط رواد في مطابقة الاحتياجات التعليمية للأطفال المحددة واحتياجات أسرهم الاجتماعية مع الخدمات المتاحة.

- مراقبة حالات الأطفال العاملين (السابقين) على أساس يومي من خلال التأكد من التزامهم بمتابعة مسار إعادة التأهيل المصمم لهم (بشكل أساسي حضور المسار التعليمي النظامي / غير النظمي الذي التحقوا به). كما يمكنهم متابعة التقدم المحرز في تحسين أوضاع أسر الأطفال العاملين.

- وبشكل مباشر أكثر، تقوم رواد بتسجيل الأطفال العاملين (السابقين) في برامج التعليم النفسي والاجتماعي بشكل منتظم وتضمن مشاركتهم في أنشطتهم خارج ساعات الدوام المدرسي، مرتين في الأسبوع، في فصول مختلطة للبنين والبنات. هذه البرامج هي أولاً ، برنامج تنمية الطفل الموجه للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 12 عامًا والذي يعزز إبداع الأطفال ورفاههم الجسدي من خلال الوصول إلى المكتبات وغيرها من المساحات الفنية والعلمية للتعبير عن الذات والأنشطة الرياضية؛ وتربية أفضل من خلال جلسات التوعية حول بيئات التعلم الآمنة، والدعم الأكاديمي، والمدارس الشتوية والصيفية المنتظمة. ثانياً، برنامج تمكين الشباب والتعليم والعمل التطوعي (18-13 سنة) الذي يدور حول أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي حيث يتم توعية الشباب بالمعايير السلوكية،[19] ومثل هذه المشاركة تستلزم مشاركة رواد في ميزانية المشاريع.[20]

19 تمنح رواد منحًا دراسية (صندوق مصعب خرمة) لحوالي 220 شابًا محرومًا من المنخرطين في التعليم العالي مقابل التزام الطلاب المكفولين بساعات من العمل التطوعي (4 ساعات في الأسبوع) لخدمة المجتمع من خلال برامج وإدارة رواد. يشكل هؤلاء المتطوعون حوالي 60٪ من إجمالي موظفي رواد. كول عام يتم التطوع بحوالي 42000 ساعة عمل.

20 وقدرت مساهمة رواد المالية في المشروع التجريبي بأكثر من 57,000 دولار أمريكي ، في حين بلغت ميزانية منظمة العمل الدولية 100,000 دولار أمريكي.

٢.٥ الدروس المستفادة: المشروع التجريبي للقضاء على عمل الأطفال بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن

١.٢.٥. النجاح في الوصول إلى الأطفال العاملين، والتحديات المتعلقة بإستبقائهم

يتواصل ضباط رواد مع الأطفال العاملين من خلال تعقبهم من خلال المدارس ومنظمات المجتمع المدني، وقد تم تحديد 336 طفلاً عاملاً في شرق عمان، وهذا أكثر بكثير من الرقم المستهدف المحدد للبرنامج التجريبي. هناك 40٪ تم التعرف عليهم من خلال برامج رواد من المشاركين في أنشطة الدعم الاجتماعي و / أو النفسي الاجتماعي التي تقدمها رواد ؛ في حين تم تحديد 42٪ من خلال المنظمات الإنسانية الدولية مثل المجلس النرويجي للاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية ومؤسسة إنقاذ الطفل، كما تم تحديد 18٪ من قبل الأخصائيين الاجتماعيين لرواد في منظمات المجتمع المدني والمدارس المحلية.[21]

يوضح الجدول أدناه التقسيم حسب الجنس وقناة الوصول للمستفيدين من البرنامج.

قناة توعية	إناث		ذكور		المجموع	
	f	%	f	%	f	%
برامج رواد	65	19%	68	20%	133	40%
10 مدارس محلية	11	3%	17	5%	28	8%
5 جمعيات محلية	17	5%	15	4%	32	10%
3 مؤسسات دولية	96	29 %	47	14%	143	42%
المجموع الإجمالي	**189**	**56%**	**147**	**44%**	**336**	**100%**

مصدر الوصول للأطفال العاملين

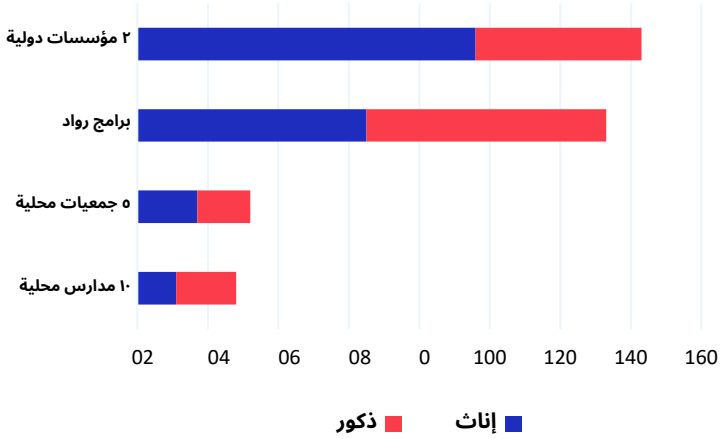

21 تم تعيين اثنين من الأخصائيين الاجتماعيين (hashidât) لتحديد ومتابعة حضور الأطفال في المدرسة. شمل منظمات المجتمع المدني مؤسسة نهر الأردن (فرع) ، والمركز الإسلامي (فرع) ، ولجنة الزكاة (فرع) ، وجمعية الابتكار والتحدي (جمعية الابداع والتحدي) وجهد.

الجنسية	إناث	ذكور	المجموع
أردني	81	64	145
سوري	85	62	147
عراقي	14	14	28
مصري	4	3	7
فلسطيني	3	2	5
سوداني	2	2	4
المجموع الإجمالي	189	147	336

أثبتت عينة الأطفال العاملين أنها أكثر شمولاً مما هو مطلوب، ففي حين تم مراعاة النسب بين الأردنيين واللاجئين السوريين (145 و 147، على التوالي)، فقد تضمنت العينة أيضًا عددًا محدودًا من الأطفال العاملين من جنسيات أخرى، بما في ذلك العراقيين (28) ، والفلسطينيين غير الأردنيين (5) والسودانيين (4). وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت العينة عددًا أكبر من الإناث مقارنة بالأطفال الذكور ، مما يعكس تركيز رواد على الفتيات "غير المنخرطات في أنشطة العمل" اللواتي يبقين في المنزل (66٪ و 44٪ على التوالي).

من بين 336 طفلاً تم الوصول إليهم، أعرب 194 (58٪) منهم في البداية عن اهتمامهم بالمشاركة في المشروع التجريبي؛ وهذا ما يتجاوز الهدف الأولي البالغ 150 طفلاً. ومع ذلك، التزم 130 منهم فقط في نهاية المطاف بالمشروع التجريبي: 46 فتى و 84 فتاة. وهؤلاء المستفيدون (أعدنا) تسجيلهم في مؤسسات تعليمية نظامي و غير نظامي واستفادوا من الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي لرواد ؛ كما تلقت أسرهم دعمًا ماديًا وقانونيًا ومساعدة نفسية اجتماعية من رواد ووزارة التنمية الاجتماعية والمنظمات الإنسانية الدولية. تم تحديد العديد من التحديات التي تعطل عملية إعادة التأهيل؛ وهي التحديات التي لا تؤثر عليها رواد وشركاؤها تأثيرًا كبيرًا.[22]

- حاجة الأطفال الذكور إلى الاستمرار في المساهمة في دخل الأسرة بسبب الظروف المالية السيئة؛ وهذا مما يتطلب المزيد من برامج التمكين الاقتصادي المخصصة للأسر المهمشة.

- القيود الثقافية وإحجام الوالدين عن إرسال بناتهم إلى المدارس، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الزواج المبكر للفتيات المتسربات. والمطلوب تطوير برامج تدخل شاملة مصممة للمجتمع المحلي، وإشراك المتخصصين النفسيين وكذلك فريق إنفاذ القانون من أفراد المجتمع.

وكما هو مبين في الأشكال أدناه، بالنسبة لكلا الجنسين، كان **إحجام الوالدين** عن مشاركة أطفالهم، وخاصة الإناث في المشروع التجريبي عاملاً هامًا. ووفقًا لرواد، لم يكن هذا بسبب مخاوف الوالدين من مخاطر السلامة التي قد يتعرض لها أطفالهم خارج المنزل فحسب، بل أيضًا بسبب تفضيلهم إبقاء بناتهن في المنزل للحصول على فرصة للزواج المبكر، ويقال إن هذا الاتجاه أكثر انتشارًا بين اللاجئين السوريين الفقراء،[22] الذين يميلون إلى الاعتقاد بأن الفتيات يتمتعن بحماية أفضل ويتمتعن بظروف معيشية أفضل عندما يتزوجن. وبناءً على ذلك، كانت **الخطوبة / الزواج المبكر** لحوالي خمس فتيات اثناء المشروع السبب لوضع حد لمشاركتهن.

22 تم تطبيق نتيجة مماثلة على مشروع CECLE المذكور أعلاه: فقط 2373 عاملًا من الأطفال بدلاً من 4000 عامل كان متوقعًا في البداية قد أنهوا مهنتهم الاقتصادية.

23 انظر تقرير رواد حول مخرجات المشروع التجريبي: تقرير موجز ، تقرير مرحلي عن المشروع ، (مسودة - تقرير نهائي) ، ص 2.

اللاناث: سبب عدم المشاركة

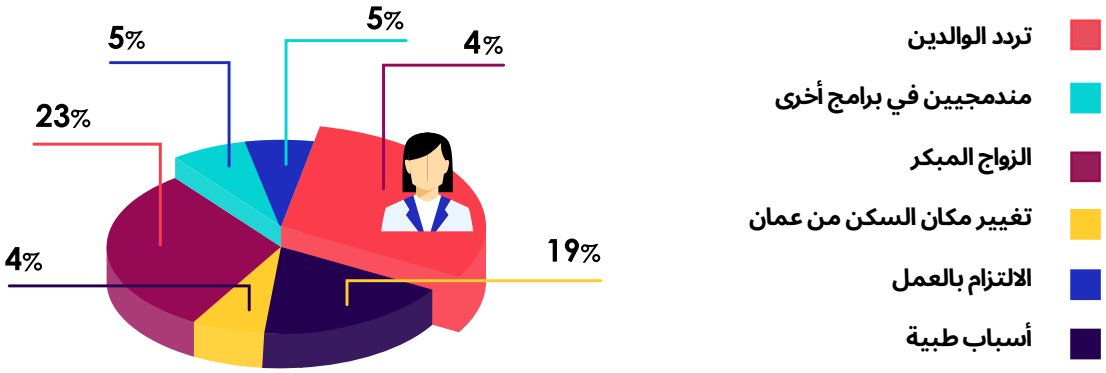

تأثر الأولاد أكثر من غيرهم **لأسباب اقتصادية** مثل الحاجة إلى المساهمة في دخل الأسرة ؛ 45٪ من الفتيان تخلى عن المشاركة لأسباب اقتصادية. وقد أدت المشاركة في **البرامج الاجتماعية الأخرى من قبل شركاء آخرين من شبكة رواد والتي توفر بدل المواصلات أو غيرها من المساعدات المالية** إلى تخلي خُمس المشاركين المحتملين من الذكور والإناث عن المشروع التجريبي على وجه التحديد بين اللاجئين السوريين. وشملت الأسباب الأخرى الأقل أهمية **الحالات الطبية** وإعادة **توطين** عائلات الأطفال خارج عمان الشرقية.

الذكور: سبب عدم المشاركة

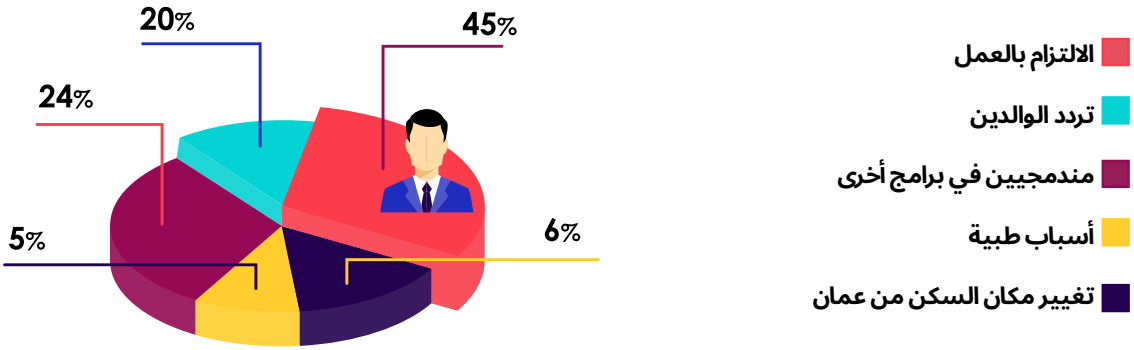

من الصعب إجراء تقييم شامل للآثار طويلة المدى للمشروع التجريبي لعام 2017. ولا يسمح الإطار الزمني الذي تبلغ مدته عام واحد لرواد بمتابعة الأطفال المختارين حتى الانتهاء من دراستهم (3-2 سنوات) أو تقييم تأثير أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية على الأسر المعنية. ومع ذلك، كان 65 طفلاً من أصل 130 تم تحديدهم مسجلين في عام 2017، لازالوا يتابعون دراستهم ويحضرون الأنشطة النفسية / التربوية لرواد بعد ذلك بعامين.

أكدت المقابلات التي أجريت مع العديد منهم أن مزيج طرق التعليم غير النظامي جنبًا إلى جنب مع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي التي تقدمها رواد كانت أساسية في إعادتهم إلى الحياة الطبيعية بأهداف حيوية محددة ومستدامة من خلال استعادة احترام الذات والنفس -الثقة. وبشكل عام، فإن تجربة رواد تشهد على حقيقة إن التدخلات المباشرة قد لا تؤدي دائمًا إلى القضاء على الأسباب الهيكلية لعمل الأطفال، إلا أنه يمكن سحب عدد كبير من الأطفال من العمل غير اللائق (أو منعهم من دخول سوق العمل قبل الأوان) من خلال تدابير مخصصة لمعالجة نقاط الضعف الخاصة بهم.

٢.٢.٥. تسجيل معظم المستفيدين في مراكز التعليم غير النظامي التي أُنشئت جزئيًا بدعم جهود المناصرة في رواد

بناءً على عمر الأطفال وملفاتهم التعليمية، سعت رواد بقوة لإعادتهم إلى النظام التعليمي في الأردن. وقد استلزم ذلك تحديد مرافق التعليم النظامي وغير النظامي المتاحة للبنين والبنات في شرق عمان بالتنسيق الوثيق مع وزارة التربية والتعليم؛ ترتيب النقل اليومي بالحافلات كلما دعت الحاجة؛ ومتابعة الالتزام اليومي لكل مستفيد بتعليمه والدروس العلاجية والنفسية التكميلية التي تقدمها رواد.

تم تسجيل حوالي ثلثي المستفيدين من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و 18 عامًا في برامج التعليم غير النظامي: يعمل 45٪ منهم (الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 عامًا) في مراكز التعليم غير النظامي تحت مظلة وزارة التربية والتعليم من خلال Questscope، و 22٪ في برنامج التعليم العلاجي - الاستدراكي للأطفال ما بين 12-9 سنة. تمكن ربع الأطفال من إعادة التسجيل في المدارس الرسمية (المتسربين من أقل من سنة واحدة، أو الأطفال من سن 8-6 سنوات دون مشاكل تعليمية كبيرة). أخيرًا، التحق 8٪ من المستفيدين بالمراكز غير الرسمية، مثل مراكز مكاني التي تديرها اليونيسف والتي تقدم مساعدة ترفيهية ونفسية واجتماعية غير رسمية للاجئين السوريين وأطفال المجتمع المضيف.

كما أدت مساهمة رواد التعليم في توسيع هيكل التعليم في الأردن. ساهمت بالشراكة مع Questscope في إنشاء مراكز التعليم غير النظامي للبنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ عامًا في مدرسة معاذ بن جبل (حي المريخ)؛ ومركز الشفاء غير النظامي للفتيات ١٣-٢٠ سنة في مدرسة الشيماء التابعة للأونروا (مخيم الوحدات).

الأنظمة التعليمية التي تم الحاق الأطفال بها

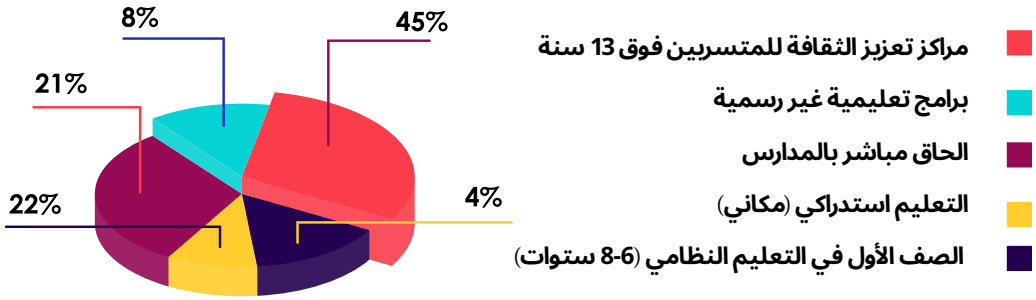

٥. ٢. ٣. أنشطة وقائية مع شركاء للأطفال المعرضين للخطر في مدارس عمان الشرقية

تم تحديد سبع مدارس عامة في شرق عمان ومدارس الأونروا لبرنامج الدعم النفسي والاجتماعي الوقائي، والذي تم تنفيذه بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم من قبل مستشارين متخصصين وأخصائيين اجتماعيين. وبشكل عام، تم اختيار حوالي ٥٠٠ طفل «معرضون لخطر» التسرب من المدرسة ودخول سوق العمل قبل الأوان ضمن عالمهم الطبقي، ويعتمد ذلك أساسًا على نتائجهم الأكاديمية المهمشة وقلة الحضور.

على سبيل المثال، كانت جلسة «أنا أهتم بنفسي وأريد الاقتراب أكثر نحو الشخصية التي أطمح أن تكون شخصيتي» لطلاب الصف الخامس (١١-١٢ عامًا)، والتي تهدف إلى مساعدة الطلاب على تحسين احترامهم لذاتهم وعلى أن يكونوا أكثر وعياً بشأن أفضل جوانب شخصيتهم وتمكينهم من اتخاذ خيارات حياتية معقولة فيما يتعلق بمستقبلهم. وبالفعل تمت دراسة التأثير قصير المدى لتلك الجلسات، من خلال استبيان جمع معلومات حول رأي الأطفال حول الحضور في المدرسة والتعليم بشكل عام.

٥. ٢. ٤. تقدم رواد والمنظمات الدولية الشريكة دعما اجتماعيًا واقتصاديًا شاملاً لأسر الأطفال العاملين

تم التعامل مع الفقر والحاجة المادية، والتي تعتبر السبب الرئيسي لعمل الأطفال وخاصة بين الأولاد، على ثلاثة مستويات:

١. أتاح الدعم المجتمعي لرواد للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى برامج مدرة للدخل للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢. قد تكون الإحالة من قبل رواد إلى وزارة التنمية الاجتماعية قد سمحت للأسر الأردنية المحتاجة بالوصول إلى صندوق المعونة الوطنية للحصول على مساعدة نقدية منتظمة أو طارئة بموجب الشروط المحددة للحصول على تلك المساعدات، والإحالة إلى مكاتب التوظيف ومؤسسات التدريب المهني.

٣. قدمت رواد بالشراكة مع ثلاث منظمات دولية «خدمات شاملة» للأسر الأكثر حرماناً المعنية على النحو التالي:

- بالشراكة مع **IRC**، اختارت رواد ٥٠ عضوًا من ١٢٢ عائلة مختلفة لعملية توظيف في فندق ٥ نجوم في الأردن. ولاحقًا تمت مقابلة ١٣ منهم ووصل ٣ منهم إلى المقابلة النهائية وكانوا في المرحلة الأخيرة من التوظيف.
- بالشراكة مع المجلس النرويجي للاجئين، نظمت رواد جلسات توعية قانونية لـ ٥٠ أسرة سورية مهمشة.
- بالشراكة مع منظمة إنقاذ الطفولة **(STC)** ، نظمت رواد ٥ جلسات توعية حول المهارات الحياتية وقضايا الصحة الإنجابية.
- كما انخرط طاقم رواد في حوار مع ١٩٤ عائلات أطفال عاملين تم اختيارهم في البداية في مقرها في جبل النظيف أو في منزل عائلاتهم بحضور ضابط المراقبة في وزارة التنمية الاجتماعية، من أجل مكافحة التحيز ضد تعليم الفتيات وحل مشاكل الأسرة التي تقف عائقًا أمام تعليم الأطفال، وقد تم تفعيل الاستشارة والإحالات ذات الصلة لمعالجة قضايا منزلية محددة.

٥. ٢. ٥. التأثير طويل المدى للمشروع التجريبي

تم تحديد ثلاثة مستويات من التأثيرات طويلة الأجل للمشروع التجريبي المبينة أدناه

١. **المستفيدون من الأطفال والأسرة**: من الصعب إجراء تقييم شامل للآثار طويلة المدى للمشروع التجريبي. وكما ذكرنا سابقًا، فإن الإطار الزمني لمدة عام لا يسمح لرواد بمتابعة الأطفال العاملين المتسربين حتى الانتهاء من دراستهم (٢-٣ سنوات) أو تقييم تأثير أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية على الأسر المعنية. وبحسب رواد، فإن العديد من المستفيدات كن مخطوبات / متزوجات أو بلغن سن ١٦-١٨ سنة مما يسمح لهن بالعمل بشكل قانوني في وظائف خفيفة أو في أي مهنة، قبل الانتهاء من دراستهن. وهذا ينطبق على الأطفال الذين استمروا في الاستياء من البيئة المدرسية؛ الذين انتقلوا مع عائلاتهم خارج عمان الشرقية، أو من لا يستطيع تحمل تكاليف النقل بعد انتهاء المشروع.[24]

إجمالاً ، وفي عام ٢٠١٩ كان ٦٥ من أصل ١٣٠ مستفيدًا مسجلاً سابقًا (٥٠٪) ما زالوا يتابعون تعليمهم (كان معظمهم على وشك إكمال دراستهم) واستمروا في حضور أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي لرواد بأنفسهم. وأكدت المقابلات التي تم إجراؤها مع العديد منهم أن مزيج الأساليب التعليمية للتعليم غير النظامي المصمم من قبل Questscope / MoE جنبًا إلى جنب مع أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي التي قدمتها رواد كانت أساسية في إعادتهم إلى الحياة السائدة بأهداف تعليمية محددة وأهداف حياتية مستدامة من خلال استعادة احترام الذات والثقة بالنفس. وهذا ما يؤكد على حقيقة أنه في حين أن التدخلات المباشرة قد لا تهزم دائمًا الأسباب الهيكلية لعمل الأطفال، إلا أنه لا يزال من الممكن سحب عدد كبير من الأطفال من عالم العمل غير اللائق من خلال تدابير مصممة لمعالجة نقاط الضعف الخاصة بهم.

٢. **رواد وشركاؤهم:** مكّن المشروع التجريبي رواد من توسيع نطاق خبرتها لتشمل قضية القضاء على عمل الأطفال التي أصبحت قضية أساسية من قبل الحكومة ومنظمة العمل الدولية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أن ظهور فيروس كورونا وتأثيره الكارثي على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأردني بحد ذاته لن يؤدي إلا إلى تعزيز هذا الاتجاه. وإضافة إلى ذلك، عزز المشروع علاقات العمل التي تربط رواد مع الوزارات والمنظمات الدولية، مع منحها رؤية أكبر من خلال المساهمة الرسمية في استجابة الأردن لأزمة اللاجئين السوريين. وأخيرًا ، أثبت المشروع أيضًا أن رواد وهي مؤسسة مجتمعية راسخة ترتكز على بيئتها المحلية، تمكنت في غضون مهلة قصيرة من تنفيذ نموذج للتدخل المباشر يتضمن إلى جانب برامجها الاجتماعية / النفسية الاجتماعية العادية، أنشطة جديدة: تبدأ من تعريف الأطفال العاملين والمتسربين لفترات طويلة ، إلى إعادة تأهيلهم التربوي والنفسي.

٣. **نموذج مستدام:** بالإضافة إلى نتائجه التشغيلية، تكمن أهمية المشروع التجريبي في استدامة تدخلاته بعد انتهاء المشروع من خلال برامج رواد المنتظمة التي استمرت في خدمة الأطفال العاملين (كجزء من المجتمع بأكمله). وعلاوة على ذلك، مهدت الشراكات التي أقيمت بين رواد والجهات الحكومية الطريق لمشروع رواد - منظمة العمل الدولية في ٢٠١٩/٢٠٢٠ وهو مشروع MAP١٦، الذي حوّل رواد إلى لاعب رئيسي في مكافحة عمل الأطفال على المستوى الوطني.

24 هذا الاتجاه أكثر انتشارًا بين الأردنيين. من بين ٨٩ طفلاً تركوا المشروع بعد تسجيلهم (٨٩ حالة) للأسباب المذكورة أعلاه، ٥١ أردنيًا و ٣٥ سوريًا. ١٥ حالة بسبب الالتزام بالعمل ؛ ٢١ للخطوبة / الزواج ؛ ١٤ إلى إعادة التسكين خارج شرق عمان ؛ ٢١ عدم الرغبة في الدراسة (مرتبط بالعنف في المدرسة وربما بقضايا العمل والزواج) ؛ ٦ لقضايا النقل. والباقي لأسباب متنوعة (المصدر: وثائق رواد الداخلية).

٣.٥ الدروس المستفادة: مشروع MAP16

يعرض القسم التالي بعض الدروس الرئيسية المرحلية المستفادة على مستويين من الأنشطة: إعادة تأهيل الأطفال العاملين والأطفال "المعرضين للخطر"؛ وتفعيل الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال من خلال الحوار الاجتماعي وتمارين بناء القدرات. ويتم إستعراض الدروس المستفادة في تطوير السياسة، ونموذج التدخل المباشر.

٥.٣.١. تطوير السياسة

كان تعميم قضايا عمل الطفل نشاطًا بالغ الأهمية ضمن مشروع MAP16 وقد انعكس ذلك بشكل خاص من خلال النتيجتين التاليتين:

١. أبرزت خطة MAP16 من خلال دمج نموذج عمل الطفل في مسح إطار تقييم الضعف الذي أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠١٩، لأول مرة ، أنه على الرغم من أن مسؤولية القضاء على عمل الأطفال تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، إلا أنه ينبغي مساعدة هذه الجهود من قبل شركاء التنمية العاملة في بلدانهم. كما أنه يعزز أهمية قيام وكالات الأمم المتحدة بدمج البرامج والموارد لدعم أهداف التنمية الوطنية المتوافقة مع الهدف ٨,٧ من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن اعتبار دمج نموذج عمل الطفل نشاطًا حاسمًا، خاصة وأن الأردن لديه تركيز قوي على مستوى السياسات المتعلقة بالطفل ويسهل ربطها مع برامج التنمية الأخرى، مثل تلك التي تتناول الحماية الاجتماعية والتعليم والحد من الفقر وتوظيف الشباب وتنمية المجتمع.

٢. مراجعه قانون الأحداث المعدل واللوائح الخاصة بحماية الأطفال العاملين المرتبطين به. ومن خلال هذا المشروع، يتم تعزيز البيئة التمكينية في الأردن من خلال ربط إطار سياستها الوطنية بإطار تشريعي يسمح بمعالجة عمل الأطفال بشكل أكثر كفاءة وفعالية واستدامة حيث يدعمها إطار تشريعي شامل ومتماسك.

ولهذه الغاية، لعب MAP16 دورًا حاسمًا في مراجعة قانون الأحداث رقم ٣٢ لعام ٢٠١٤. ومن خلال جهود المناصرة المستمرة التي يبذلها المشروع تم الترويج لـ الاطار الوطني داخل الوحدات المعنية بوزارة التنمية الاجتماعية، والإدارات القانونية و وحدة عمل الطفل المنشأة حديثًا، بالتوازي مع ورش العمل الجارية لبناء القدرات التي يدعمها المشروع. هذا وستسمح هذه الجهود لوزارة التنمية الاجتماعية بلعب دور رائد في تنفيذ إطار السياسة المُحدث و المرتبط بقانون الأحداث. وقد لعب هذا الوعي المعزز بين الإدارة العليا المعنية دورًا في صياغة مواد معينة من قانون الأحداث الجديد وضمن موافقة المكتب القانوني داخل الحكومة.

تم تحديث هذا التشريع(الذي لا يزال بحاجة إلى المصادقة عليه من قبل مجلسي النواب والأعيان ومن المتوقع أن يتم توقيعه ليصبح قانونًا في أوائل عام ٢٠٢١) في المقام الأول لتحسين حماية الأطفال ومعاملتهم في نظام العدالة في الأردن. والهدف من ذلك هو ضمان نظام عدالة أكثر ملاءمة للأطفال يعمل وفقًا للمعايير الدولية والممارسات الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، سيوسع القانون الجديد أيضًا مجالات مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بمعالجة عمل الأطفال. يشير القانون الجديد الآن إلى جميع أشكال عمل الأطفال ضمن قائمة الحماية الخاصة به وسيعمل بشكل فعال على إضفاء الطابع المؤسسي على الاطار الوطني لضمان اتباع نهج أكثر منهجية وتنظيمًا. وفي الواقع، فبمجرد سن القانون الجديد، سيصبح الاطار الوطني أكثر صلة وقابلية للتنفيذ؛ ليس فقط من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين، ولكن لجميع الموقعين الرسميين عليه.

كانت هذه النتائج أساسية في تعزيز البيئة التمكينية لمعالجة القضية في الأردن، وتسليط الضوء على أهمية ذلك للبلدان التي تستفيد من هذا الدعم في إضفاء الطابع المؤسسي وتعزيز قدراتها لضمان الملكية الوطنية واستدامة النتائج.

٥. ٣. ٢. نموذج التدخل المباشر

كان الهدف هو دعم تنفيذ آلية الاطار الوطني كما هو موضح أعلاه في مواقع معينه حيث كان من المعروف أن معدل عمل الأطفال مرتفع. وبهذه الطريقة، تم تطبيق العملية وتوثيقها لبناء الخبرة والإختصاص لدى الشركاء الوطنيين في تنفيذ الأنشطة المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح هذا التمرين فرصة لاختبار قاعدة بيانات عمل الأطفال الوطنية / e-CLMS، والتي كانت تستند أيضًا إلى نظام عملي عبر الشبكة الالكترونية يمكن ترقيته بما يتماشى مع إطار السياسة الجديدة المحدثة المرتبط بقانون الأحداث.

وبالمثل، تجدر الإشارة إلى أن إنشاء اللجان التوجيهية المحلية/LSC كان يُنظر إليه أيضًا على أنه تطور إيجابي بين جميع الشركاء، والتي مثلت خطوة مهمة في الاستدامة، وأظهرت المسؤولية والالتزام الوطني. كما أنها كانت مهمة للغاية في زيادة الوعي بقضية عمل الأطفال على نطاق أوسع عبر الوزارات وعلى مستوى المجتمع المحلي.

MAP16 المشاركون في لجنة التوجيه المحلية لمشروع			
الوزارات	المجتمعات المدنية	القطاع الخاص	المنظمات الدولية
• وزارة العمل • وزارة التنمية الإجتماعية • وزارة التربية والتعليم • وزارة الصحة	• رواد • المجلس الوطني لشؤون الأسرة (NCFA) • مركز فيليكس • نقابة المعلمين • المركز الاسلامي • مؤسسة نهر الأردن • منظمات المجتمع المدني الأخرى	• غرف التجارة والصناعة المدني الأخرى	• منظمة العمل الدولية • الأونروا (برنامج التعليم)

كان توثيق الأنشطة التجريبية بموجب هذا التدقيق الداخلي وجميع العمليات المتضمنة أمرًا حيويًا في تحديد التحديات ونقاط الضعف في النظام، وتمكينها من معالجتها في أي مراجعة للسياسة في المستقبل.

أخيرًا، فمن الواضح أن عمليات الطرح الوطنية لها آثار مالية وتوظيفية للشركاء الوطنيين، وتُعد حيوية للاستدامة - لضمان مناقشة هذه القضايا مع الشركاء الوطنيين والتخطيط والتوزيع المناسبين. وتسلط هذه النقطة الضوء على أهمية تنفيذ تعبئة موارد إضافية والتواصل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة التي تدعم الشركاء الوطنيين، وفي تحديد الجهات الاخرى المستعدة لدعم برامج الاطار الوطني التجريبية في مناطق أخرى والتي أرتفعت فيها نسبة عمل الطفل جزئيًا بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تفاقمت أيضًا بسبب انتشار الوباء. وعلى الرغم من أوجه القصور في الاطار الوطني، فقد كان واضحًا لفريق MAP16 ومنذ البداية أن السياسات التجريبية كانت أساسية لنجاح المشروع.

٣.٣.٥. الوقاية تتجاوز الأرقام المستهدفة

بحلول آذار ٢٠٢٠، كانت رواد قد وصلت إلى هدفها: ٤٧٩؛ وبزيادة ١٧٩ عن العدد المستهدف، تم تحديد الأطفال العاملين وإدماجهم في الخدمات الشاملة المطلوبة والمتوقعة في مشروع MAP16. وقد أدى التركيز على حالات حماية الطفل الأكثر استعجالا إلى عينة مكونة من ثلثي اللاجئين السوريين والمقيمين غير الأردنيين، وأغلبية من الأطفال الأصغر سنًا: حوالي ٣٠٪ من العينة في الفئة العمرية ٧-١٢. وهذا يفسر النسبة المرتفعة نسبيًا من الأطفال الذين تمكنوا من الالتحاق (إعادة) بالمدارس الابتدائية العادية، حيث لا يزالون مؤهلين للحصول على التعليم الرسمي، ولم يفوتوا ثلاث سنوات أو أكثر من المدرسة و / أو لديهم مشكلات نفسية واجتماعية أقل تعمقا.

وفقًا لنموذج منظمة العمل الدولية للتدخل المباشر، يتم تزويد الأطفال (المُعاد تسجيلهم) بخدمات تكميلية: الدعم العلاجي النفسي والاجتماعي والتعليمي لرواد (يتم تشغيله عبر الإنترنت خلال فترة الحجر المرتبطة بفيروس كورونا) بينما تتلقى أسرهم خدمات اجتماعية واقتصادية وطبية وقانونية، وهي مساعدة مصممة خصيصا لاحتياجاتهم.

إن المقابلات التي أجريت مع الأطفال من الإناث والذكور (بمفردهم أو برفقة والدتهم) والذين تم تسجيلهم في مشروع MAP16 سلطت الضوء على الطبيعة المعقدة لقضية عمل الأطفال. وتؤكد تلك المقابلات أن الفقر والحاجة إلى تأمين دخل الأسرة ليس العامل الوحيد وراء تسربهم المبكر من المدارس، بل أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تلعب دورًا في الواقع، ولا سيما في الفئات العمرية الأصغر ومنها: عدم القدرة على التكيف مع المناهج التعليمية؛ النفور من البيئة المادية والاجتماعية في المدارس المتدهورة في كثير من الاحيان ؛ مشاكل عائلية؛ الوضع الإجتماعي المحافظ بالنسبة للإناث ؛ أو القضايا النفسية والاجتماعية الشخصية. وهذا يؤكد مدى تعقيد إدارة عمل الأطفال، مع التحقق من صحة النموذج التكميلي للتدخلات التي نفذتها رواد في شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة.

الأنظمة التعليمية التي تم الحاق الأطفال بها / مشروع MAP

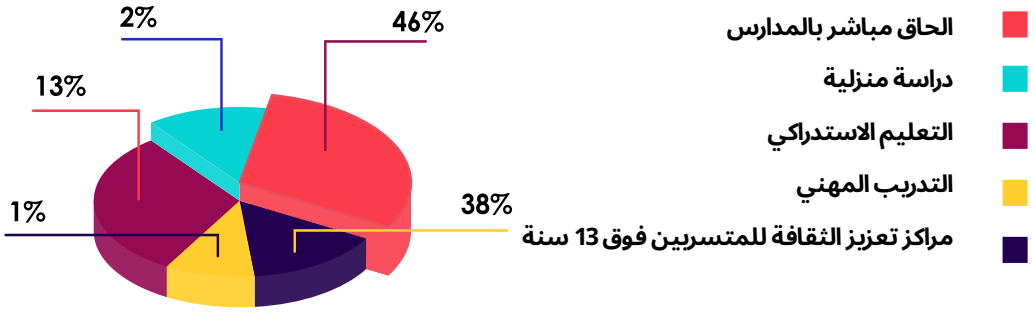

يركز تعريف طلبة المدارس «المُعرضين للخطر» على الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية واقتصادية، وخاصة الأطفال الذين يجمعون بين الدراسة والعمل خلال ساعات الدراسة في المدارس التسع المستهدفة في شرق عمان. ومنذ التنفيذ المبكر للمشروع وبسبب حملات المناصرة المنظمة بشكل جيد في إحدى عشرة مدرسة مجاورة (٧ مدارس عامة و ٤ مدارس تابعة للأونروا) حيث معدلات التسرب مرتفعة، تمكن المشروع من الوصول إلى ٤٩٧ طفلاً مهمشا لحمايتهم من الدخول المبكر إلى سوق العمل، من خلال تقديم جلسات استشارية متخصصة بالتعاون مع إدارة المدرسة، ومن خلال تقديم متطوعي رواد للدعم الأكاديمي في القراءة والكتابة والرياضيات والعربية ومهارات الكمبيوتر واللغة الإنجليزية لبعض الأطفال المحميين من التهرب المُبكر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عامًا، ويتم تقديمه بشكل منتظم.

لتوسيع نطاق انتشارها في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠، تواصلت رواد مع أربع مدارس تابعة للأونروا تقع في مخيم الوحدات للاجئين، حيث تم استهداف العديد من الأطفال الذين يعملون في سوق المواد الغذائية في المخيم. وقدمت رواد خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والأكاديمي، وقدمت التقارير وتبادل الدروس المستفادة مع الأونروا. كما قدمت الأخيرة مساحة تدريب في مرافقها المدرسية واختارت «الأطفال المعرضين للخطر». وبحلول شباط / فبراير ٢٠٢٠، كان قد تم بالفعل تحديد ١٢٠ طفلاً معرضًا للخطر. وقد هدفت الجلسات الأولى إلى التعرف على قضايا الأطفال والشروع في أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي التي بدأت عبر الإنترنت خلال فترة الحجر المتعلق بفيروس كورونا وسيتم تنفيذها حتى نهاية مشروع MAP16 المقرر في كانون أول ٢٠٢٠.

٤.٣.٥. المشاركة النشطة لممثلي أرباب العمل تؤكد على دور القطاع الخاص

في الاجتماع الفني العام في شباط ٢٠٢٠، شدد ممثل الغرفة التجارية على الدور الذي لعبه القطاع الخاص في مكافحة عمل الأطفال كأعضاء في الاطار الوطني. كانت أهم مساهمة لغرفة التجارة حتى الآن هي المسح الذي تم إجراؤه بدعم من منظمة العمل الدولية حول المؤسسات الخاصة المحلية التي تتميز بولاية المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) فيما يتعلق بعمل الأطفال. ويكشف المسح أن القليل من هذه الشركات لديها معرفة كافية بالتشريعات الدولية والمحلية التي تنظم عمل الأطفال، ولم يسمع معظمهم عن الاطار الوطني. كما أشار الاستطلاع إلى أن مساهمات المؤسسات الخاصة «المسؤولية الاجتماعية للشركات» في مكافحة عمل الأطفال قد اقتصرت على حملات التوعية المخصصة جنبًا إلى جنب مع الفعاليات الثقافية/الرياضية أو الخيرية.[25] ولذلك يجب أن تركز الجهود على جعل المؤسسات الخاصة من جميع الأحجام أكثر دراية بالأبعاد القانونية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية لعمل الأطفال، مع تعزيز دعمها الأكبر ل الاطار الوطني أو المزيد من المبادرات المحلية. وخلال عام ٢٠٢٠، سيسعى مشروع MAP16 إلى تعزيز هذا التعاون، لا سيما من خلال مبادرات المناصرة المشتركة. وقد تشمل حملات التوعية العامة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي تشدد على الأخطار الكامنة في عمل الأطفال وتوصي بمقاطعة الشركات التي تلجأ إلى عمل الأطفال.

25 انظر: ILO، Bani Hani، L.، Corporate Social Responsibility and Child Work in Jordan، 2018. لانا بني هاني، تقرير وصفي عن المسؤولية الاجتماعي وعمل الأطفال في الأردن، منظمة العمل الدولية

◄ ٦. الطريق إلى الأمام / التوصيات

١. تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية العاملة على مكافحة عمل الأطفال، بما في ذلك القطاعين العام والخاص: الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص. والهدف هو تعزيز العلاقة بين e-CLMS والجهات الفاعلة غير الحكومية، لخدمة القضية المشتركة المتمثلة بالقضاء على عمل الأطفال في الأردن.

- ◄ تفعيل نموذج الشراكة الذي تم وضعه ضمن مشاريع منظمة العمل الدولية ورواد لمعالجة جميع الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المؤدية إلى عمل الأطفال، مع التركيز على زيادة الشراكة مع القطاع الخاص.

- ◄ تفعيل دور اللجان المحلية في منع عمل الأطفال والحد منه ونقل الخبرات وأفضل الممارسات من مشاريع منظمة العمل الدولية -رواد مع الجهات العاملة على مكافحة عمل الأطفال.

٢. تعزيز الشمولية من خلال إشراك مختلف هيئات المجتمع المدني في المناقشات حول تنفيذها؛ ومن خلال احتضان الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والنفسية للأطفال وأسرهم، حيث كانت المشاريع متسقة مع الخطط الوطنية الأخرى المتعلقة بالتوظيف (التنسيب والتدريب المهني) والحماية من عنف الأطفال. وتُعد هذه التوصية أكثر أهمية لأن الآثار المدمرة للتعليم والاستعداد الاقتصادي المرتبط بأزمة " فيروس كورونا " في شرق عمان، والأردن وفي أجزاء أخرى من العالم، قد تؤدي إلى زيادة مستويات الفقر وتفاقم الحرمان المادي الموجود بالفعل، وبالتالي دفع الأسر المهمشة إلى اللجوء إلى عمل الأطفال كاستراتيجية للتكيف. وفي ظل هذه الخلفية المُحبطة، يمكن لرواد أن تلعب دورًا رئيسيًا من خلال مساعدة هذه العائلات على مواجهة الأبعاد التربوية والاجتماعية والنفسية الاجتماعية للأزمة.

٣. تتعلق توصية مؤسسية أخرى بالصعوبات الكامنة في تحويل الاطار الوطني إلى آلية أكثر فعالية لمكافحة عمل الأطفال، والتي يكمن أصلها كما ذكر أعلاه في الطابع غير الإلزامي لـ الاطار الوطني والمزيد من الوضوح حول مهام كل وزارة. وفي السنوات الماضية، ضغطت منظمة العمل الدولية على هذه الوزارات من أجل تعديل اللائحة الداخلية والتشريعية لقانون الأحداث رقم ٣٢ (قيد المراجعة حاليًا)، بهدف حل هذه التحديات. ويمكن لرواد وبصفتها منظمة مجتمع مدني رائدة، الاشتراك مع هيئات محلية أخرى مماثلة متخصصة في قضايا سوق العمل:

- ◄ يجب إعطاء مشاريع عمل الأطفال المستدامة إطارًا زمنيًا يتلاءم مع مدة برنامج الأطفال التعليمي النظامي أو غير النظامي والمدة اللازمة لاختبار أدواتهم والتحقق من صحتها، وهي ٣ سنوات.

- ◄ تكرار المشاريع في أجزاء أخرى من الأردن.

- ◄ توضيح قانوني للدور الدقيق لكل وزارة تنفيذية داخل الاطار الوطني وتطوير أداة مستخدم آخر من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء الأردن.

٤. أهمية الدعم الأكاديمي وأنشطة رواد في منع وتقليل عمل الأطفال (لما له من تأثير على الطلاب من حيث أهمية المدرسة والمسار الأكاديمي وتغيير نظرة الأسرة إلى الطفل العامل بسبب ضعفه الأكاديمي). الاستمرار في تقديم الدعم الأكاديمي في المواد التالية (اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية) بالإضافة إلى الدعم الاجتماعي والنفسي والاستمرار مع الطلاب بعد انتهاء المشروع لضمان استدامة العمل مع الأطفال وجني أثر الدعم الأكاديمي بعد أن يذهبوا إما إلى التدريب المهني أو المسار الأكاديمي.

- ◄ استمرار انخراط الأطفال في أنشطة المشروع والمبادرات التي تقوم بها رواد بسبب تأثير رواد على الأطفال وتفاعلهم الاجتماعي وتنمية معارفهم وسلوكهم.

- تضمين الأنشطة المناهضة لعمل الأطفال في نشاط رواد الإعتيادي أو من خلال تمديد فترة أطول أجلاً لمشروع منظمة العمل الدولية / خطة عمل الرواد الحالي.

- الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وأولياء أمورهم وحمايتهم من الاستغلال الاقتصادي. والتركيز على الدعم النفسي والاجتماعي لأمهات الأطفال العاملين لما له من آثار إيجابية في دعم الأسرة والطفل، ومحاولة فهم التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه الأسرة، والعمل على دعمها، وتسهيل لقاءات الحوار بين الأطفال العاملين وأولياء الأمور، والعمل على المتابعة الفردية لدعم الوالدين والأطفال (أهمية الدعم النفسي ووجود متخصص في هذا المشروع)

- الدعم والحوافز المالية والاقتصادية والصحية الهدايا، والتمكين الاقتصادي، والمساعدات اللازمة عند الضرورة.

- الدعم العيني له تأثير كبير على الأسرة والطفل، مثل المساعدات المالية والطرود الغذائية والوجبات المقدمة خلال ورش العمل وخاصة للأطفال.

◄ المرفقات

عبود ج. ، دراسة وطنية حول عمل الأطفال، فرقة العمل الوطنية للأطفال، 1997.

جامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية، عمل الأطفال في المنطقة العربية: التحليل الكمي والنوعي، 2019

بني هاني ، ل. ، المسؤولية الاجتماعية للشركات وعمل الأطفال في الأردن، منظمة العمل الدولية ، 2018

مركز الدراسات الإستراتيجية ،المسح الوطني لعمل الأطفال 2016 في الأردن (الجامعة الأردنية)

مكافحة عمل الأطفال الاستغلالية من خلال التعليم- ملخص مشروع التعاون الفني دائرة الإحصاء ومنظمة العمل الدولية، الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عمل الأطفال لعام 2007 2009- http://haqqi.info/ar/haqqi/research/working-children-hashemite-kingdom-jordan-results-2007-child-labor-survey

حنتولة، أ. ، نصاروين ، م. عمل الأطفال في الأردن، المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2017، منظمة العمل الدولية ،ما هي عمل الأطفال

منظمة العمل الدولية، تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع الحضري غير الرسمي في ثلاث محافظات أردنية (عمان، المفرق وإربد)، 2014

منظمة العمل الدولية، التحرك نحو الأردن خالٍ من عمل الأطفال: مجموعة من الممارسات الجيدة الناشئة، البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال 2016, (ILO-IPEC)

منظمة العمل الدولية، الأطفال في الأعمال الخطرة: ما نعرفه ما الذي يتعين علينا القيام به، 2011

الجنابي، م. تطبيق القانون الدولي من قبل المحاكم المحلية والدستورية في الأردن

لطفي، أ. ، تقييم أثر الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في الأردن خلال مرحلته التجريبية 2011-2015، من إعداد مستشار منظمة العمل الدولية ، كانون الثاني / يناير 2016.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية 2015 للأزمة السورية ، كانون الأول 2014 (والسنوات التالية)

الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال - الأردن، 2011.

النماري، ن. ، التعليم غير النظامي يجلب الأمل للمتسربين من المدارس لاستئناف التعلم،

صحيفة الغد اليومية (التعليم غير النظامي فسحة أمام المتسربين من المدارس لاستكمال تعليمهم) ، 19 يوليو 2019

رواد: قصتنا

رواد: من نحن (كتيب)

رواد، تقرير موجز عن سير العمل في المشروع (مسودة - تقرير نهائي)، 12 فبراير 2018

مفوضية شؤون اللاجئين، الأردن ديسمبر 2019

مفوضية شؤون اللاجئين، الاستجابة للاجئين السوريين - الأردن (آخر تحديث 1 ديسمبر 2019)

USDOL، تقارير عمل الأطفال والعمل الجبري - الأردن (سنوات مختلفة)

الملاحق

الملحق ١: جدول تلخيصي للإجراءات التي اعتمدها الأردن ضد عمل الأطفال

1970	التصديق على الاتفاقية العربية رقم 1 بشأن الحد الأدنى لمستويات أعمار العمل
1991	التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989
1995	فرقة العمل الوطنية للأطفال (NTFC) التي أنشأتها مؤسسة الملكة نور
1996	رفع قانون العمل الحد الأدنى لسن العمل من 13 إلى 16 عامًا ويضع شروطًا لتوظيف الأطفال (الأحداث) الذين تتراوح أعمارهم بين 16-17 عامًا
1998	التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن السن الادنى للعمل
1999	إنشاء وحدة عمل الأطفال (CLU) في وزارة العمل
2000	التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182
2000	توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية التابعة لها برنامج القضاء على عمل الأطفال (IPEC)
2004	بدأ وزارة التربية والتعليم و كويست سكوب العمل على إنشاء مراكز تعليم غير نظامي في جميع أنحاء الأردن
2006	إطلاق الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال
2007	إنشاء مركز الدعم الاجتماعي بتمويل من وزارة العمل
2007	إصدار أول مسح قومي لعمل الأطفال
2008	إطلاق مشروع "مكافحة عمل الأطفال الاستغلالية من خلال التعليم" (CECLE) حتى 2012
2009	تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية بشأن عمل الأطفال (NSC)
2011	اعتماد الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (NFCL)
2012	إطلاق نظام مراقبة عمل الأطفال (CLMS)
2012-2011	وصول الدفعة الأولى من اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
2014	إقرار قانون الأحداث الجديد رقم 32 لعام 2014 بحاجة الأطفال العاملين إلى حماية خاصة (تغطية وزارة التنمية الاجتماعية).
2016	إصدار المسح الوطني الثاني لعمل الأطفال
2018-2017	المشروع التجريبي لمنظمة العمل الدولية / رواد للقضاء على عمل الأطفال بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن.
2020-2019	مشروع منظمة العمل الدولية - رواد " القياس والتوعية والمشاركة في السياسات لتسريع العمل ضد عمل الأطفال والعمل الجبري"

الملحق ٢: مصادر العمل الميداني

المقابلات	التاريخ
ثماني مقابلات مع مستفيدين من اللاجئين الأردنيين والسوريين (والعائلة)	7/8/2019
نهاية دبدوب - منظمة العمل الدولية	14/8/2019
ضابط المراقبة بوزارة التنمية الاجتماعية	1/9/2019
طاقم رواد	1/9/2019
أحمد شحيدات - وزارة التنمية الاجتماعية	10/9/2019
عاملة اجتماعية سابقة في رواد	3/10/2019
محمد بداري - وزارة العمل	6/10/2019
فريق رواد	20/10/2019
نهاية دبدوب - منظمة العمل الدولية	29/10/2019
فريق رواد	3/11/2019
ورشة عمل منظمة العمل الدولية "إدارة الحالة"	5/11/2019
ضابط تفتيش - وزارة العمل	5/11/2019
ضابط تفتيش - وزارة العمل	5/11/2019
ممثل وزارة التربية والتعليم	5/11/2019
مدرس / منسق مشروع وزارة التربية والتعليم مع كويست سكوب	6/11/2019
الموظفون بمدرسة معاذ بن جبل	6/11/2019
عاملة اجتماعية سابقة في رواد	7/11/2019
4 مقابلات مع مستفيدين من اللاجئين الأردنيين والسوريين (والعائلة)	11/11/2019
لانا بني هاني- الغرفة التجارية	12/11/2019
عايش عواملة -مستشار قانوني - وزارة التنمية الاجتماعية	6/11/2019
مركز الدعم الاجتماعي - جهد - طاقم العمل	13/11/2019
جمعية الإبداع (مكتب الإحصاء المركزي المحلي)	13/11/2019
مها الرنتيسي - الأونروا RSSD	18/11/2019
4 مقابلات مع مستفيدين من اللاجئين الأردنيين والسوريين (والعائلة)	20/11/2019
سمر دودين - رواد	3/12/2019
طارق الفقيه ، صبا حسن - رواد	20/11/2019
ليلى القبطي - رواد	6/1/2020
ليلى العزم - رواد	8/1/2020
برنامج الطفل - رواد	12/1/2020

المباديء والحقوق الأساسية في فروع العمل (FUNDAMENTALS)

مكتب العمل الدولي
4 طريق دي موريلون
CH-1211 جنيف 22 - سويسرا
رقم الهاتف: 410-22799611+
البريد الإلكتروني: childlabour@ilo.org
ilo.org/childlabour

@ILO_Childlabour

مكتب منظمة العمل الدولية للدول العربية

مكتب العمل الدولي
مركز أريسكو، شارع جوستينين، كانتاري
صندوق البريد 114088 - رياض الصلح 1107 - 2150 بيروت - لبنان
رقم الهاتف: 961-1752400+
البريد الإلكتروني: beirut@ilo.org
ilo.org/arabstates

@iloarabstates

ISBN 978-92-2-035476-6